



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المحاسبة والمالية

أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي
- دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة -

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

إشراف الأستاذ:

- د/ تريرات أيمن

إعداد الطالبتين:

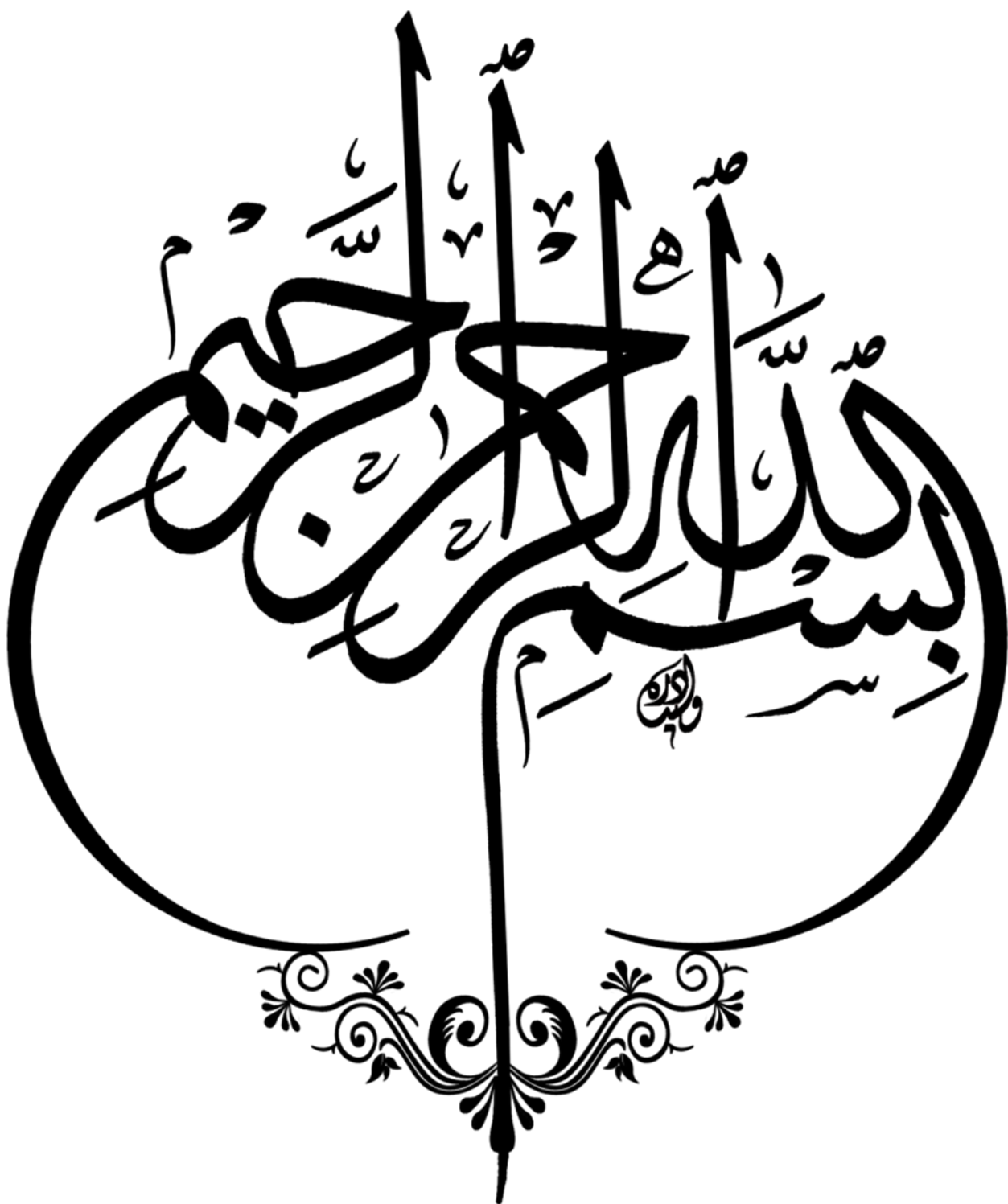
- هاجر بن موسى

- سليمة حجام

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
زيرق سوسن	أستاذ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
تريرات أيمن	أستاذ محاضر - ب	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
صيد مريم	أستاذ محاضر - ب	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2025 / 2026



الإهداء

أحمد الله تعالى الذي أكرمني بالقوة والصبر، وأعانني على التيسير والأمر، حتى بلغني تمام هذا العمل بالتوفيق واليسر، فله الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه لا ينقطع عبر الدهر.

أهدي هذا النجاح وثمره الجهد والكفاح

إلى من غاب عن عيني ولم يغب عن قلبي.....والذي الغالي "رحمه الله"

إلى القدوة الذي منحني القوة، والأثر الطيب الذي لا يزول، أهدي ثمرة هذا الجهد لمقامك الطاهرة راجية أن يصلك من دعائي مالا تصله كلمات، رحمك الله رحمة واسعة، وأسكنك الفردوس الأعلى

وجمعني بك في مستقر رحمته.

إلى ملائني الآمن ونبض حياتيأمي الغالية

إلى من سقتني من دعائها وصبرها حتى بلغت هذا المقام، أدام الله رفعتك وأطال في عمرك وحفظك لي سندا لا يغيب

إلى الملائكة عند الضيق، والأشقاء في هذا الطريق.... إخوتي وإخواتي:

إلى من يشتد عضدي، وبوجودهم يطيب عمري، داموا لي سند متينا، وحصنا لا يميل للأبد.

إلى ضحكة الأيام، وبراءة الأحلامابن أختي الصغير

قطعة السكر في حياتنا، من كانت بسمته الصافية تمحو عني عناء رحلتي العلمية الدائمة.

إلى كل من يكسن القلب.....أقرباء وأصدقاء

إلى الأوفياء الذين كانوا لي عوناً وسندا بكلمة طيبة أو دعوة في ظهر الغيب، لكم مني كل الشناء والتقدير.

هاجر

الاهداء

بسم الله الذي بنعمته تدرك الغايات وبفضله تتحقق الامنيات

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى نفسي أولاً، التي اجتهدت وثابرت وصبرت على المشقة وتجاوزت التعثرات حتى بلغت
هذه اللحظة التي طالما حلمت بها....

إلى من كانا سبب وجودي بعد مشيئة الله عز وجل من رافقتني دعواتهم الطيبة فكان لها الأثر الجميل
في مشواري، إلى جنتي في الأرض ونور أيامي.....

"أمي وأبي"

حفظهما الله وألبسهما ثوب الصحة والعافية وجزاهما عني خير الجزاء

إلى الذين كانوا لي سنداً وعوناً في كل خطوة فكان دعمهم مصدر قوة وثقة وعطاؤهم أكبر مما تصفه
الكلمات

" إخوتي واخواتي "

إلى تلك الأرواح البريئة التي رسمت البسمة على وجهي ومسحت عن قلبي
الحزن بعد كل ضيق....

" أبناء اخوتي واخواتي "

إلى كل أحبتي وإلى كل أساتذتي الكرام الذين أناروا دربي بالعلم والمعرفة
وإلى كل من علمني حرفاً من بداية مشواري الدراسي الى يومنا هذا.

سليمة



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتنالا لقوله صل الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذنا المشرف على هذه المذكرة، أيمن تريرات لما قدمه لنا من توجيهات ونصائح قيمة وسديدة، وما أبداه من صبر واهتمام طوال فترة إنجاز هذا العمل، فجزاه الله خيرا وبارك له في علمه.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، وعلى ما سيقدموه من ملاحظات وتوجيهات قيمة تسهم في إثراء هذا العمل وتحسينه.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة الذين أشرفوا على تحكيم استبيان الدراسة خاصة وجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية عامتا على مجهوداتكم العلمية طيلة مسيرتنا.

ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع عمال وموظفي المؤسسات محل الدراسة على حسن الاستقبال والتعاون القيم الذي أبدوه خلال فترة إنجاز هذه الدراسة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع 64 استمارة استبيان على 10 مؤسسات اقتصادية بولاية سكيكدة مصممة وفق سلم ليكارت الخماسي لاستقصاء آراء عينة الدراسة المتمثلة في فئة المحاسبين، الإطار المالي، رؤساء مصالح المحاسبة ومدققين داخليين وخارجيين، وقد تمت معالجة بيانات هذا الاستبيان باستخدام برنامج SPSS وبالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية كالتكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية والانحدار الخطي البسيط تم اختبار الفرضيات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي لها أثر معنوي قوي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي إضافة إلى أن المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة تلتزم بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بدرجة كبيرة.

الكلمات المفتاحية: سياسات التحفظ المحاسبي، الأداء المالي، المؤسسات الاقتصادية.

Abstract:

This study aimed to determine the impact of applying accounting conservatism policies on the financial performance of economic institutions in Skikda province.

To achieve this objective 64 questionnaires were distributed to 10 economic institutions in Skikda province, the questionnaire was designed according to the five-point likert scale to collect the opinions of the study financial executives, heads of accounting departments and internal and external auditors, the questionnaire data were analysed using the spss program, relying on a set of statistical methods ,including percentages, arithmetic means, standard deviations, and simple linear regression to test the hypotheses.

The study concluded that the application of accounting conservatism policies has a strong and statistically significant effect on financial performance in addition the results showed that economic institutions in Skikda province adhere to the application of accounting conservatism policies to a large extent.

Keywords: accounting conservatism policies, financial performance, economic institutions.

الصفحة	الفهرس
–	الإهداء
–	الشكر
–	الملخص
–	الفهرس
–	قائمة الجداول
–	قائمة الأشكال
–	قائمة الملاحق
أ – ت	المقدمة
42-5	الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي
5	تمهيد الفصل الأول
15-6	المبحث الأول: الادبيات النظرية للتحفظ المحاسبي والأداء المالي
10-6	المطلب الأول: عموميات حول التحفظ المحاسبي
7-6	الفرع الأول: تعريف ونشأة التحفظ المحاسبي
8	الفرع الثاني: أنواع التحفظ المحاسبي
8	الفرع الثالث: أهمية تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي
9	الفرع الرابع: دوافع ومبررات تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي
10-9	الفرع الخامس: واقع استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في الجزائر
12-10	المطلب الثاني: الإطار النظري للأداء المالي
10	الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي
11	الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي
11	الفرع الثالث: أهداف الأداء المالي
12-11	الفرع الرابع: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
15-12	المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
14-12	الفرع الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

الفهرس

13-12	1: رأس المال العامل
13	2: احتياجات رأس المال العامل
13	3: الخزينة
15-14	الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب التوازن المالي
14	1: نسب السيولة
14	2: نسب المردودية
15-14	3: نسب النشاط
17-16	المبحث الثاني: العلاقة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي والأداء المالي
16	المطلب الأول: علاقة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بحجم المؤسسة
16	المطلب الثاني: علاقة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بمديونية المؤسسة
17-16	المطلب الثالث: علاقة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بربحية المؤسسة
20-18	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
18	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
19	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
20-19	مطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
21	خلاصة الفصل الأول
47-23	الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة
23	تمهيد الفصل الثاني
26-24	المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية
25-24	المطلب الأول: منهجية الدراسة
24	الفرع الأول: المنهج المعتمد في الدراسة
24	الفرع الثاني: المجتمع وعينة الدراسة
25	الفرع الثالث: طبيعة متغيرات الدراسة
26-25	المطلب الثاني: أدوات وإجراءات الدراسة
26-25	الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات
26	الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات
46-27	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

الفهرس

32-27	المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة
27	الفرع الأول: توزيع العينة حسب الجنس
28	الفرع الثاني: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي
29	الفرع الثالث: توزيع العينة حسب التخصص العلمي
30	الفرع الرابع: توزيع العينة حسب الوظيفة
32-31	الفرع الخامس: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية
42-32	المطلب الثاني: تحليل اتجاه آراء عينة الدراسة
32	الفرع الأول: صدق المحكمين
32	الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة
36-32	الفرع الثالث: الاتساق الداخلي
36	الفرع الرابع: مقياس ليكارت الخماسي
42-37	الفرع الخامس: تحليل محاور الدراسة
46-42	المطلب الثالث: ربط النتائج بالفرضيات وتفسيرها
43-42	الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي
46-43	الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
47	خلاصة الفصل الثاني
51-49	الخاتمة
54-52	قائمة المراجع
71-55	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	عينة الدراسة ودرجة الاستجابة	24
(2-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	27
(3-2)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	28
(4-2)	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	29
(5-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	30
(6-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	31
(7-2)	صدق وثبات أداة الدراسة لمحاوَر الاستبيان	32
(8-2)	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول للمحور الأول	33
(9-2)	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني للمحور الأول	34-33
(10-2)	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول للمحور الثاني	34
(11-2)	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني للمحور الثاني	35-34
(12-2)	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث للمحور الثاني	35
(13-2)	الاتساق الداخلي لكل محور	35
(14-2)	مقياس ليكارت الخماسي	36
(15-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات المحور الأول	38-37
(16-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات المحور الثاني	39
(17-2)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاوَر وأبعاد الاستبيان	41
(18-2)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية	43
(19-2)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة	45
(20-2)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية	46

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	طبيعة متغيرات الدراسة	25
(2-2)	توزيع أفراد عينة حسب الجنس	27
(3-2)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	28
(4-2)	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	29
(5-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	30
(6-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	31
(7-2)	المنحنى البياني للتوزيع الطبيعي	42

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	57-55
02	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان	58
03	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	58
04	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	58
05	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	59-58
06	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	59
07	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	59
08	معامل الفا كرونباخ للمحور الأول	59
09	معامل الفا كرونباخ للمحور الثاني	60
10	معامل الفا كرونباخ لمحاو الاستبيان	60
11	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الاول للمحور الأول	61-60
12	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني للمحور الأول	63-62
13	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول للمحور الثاني	62
14	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني للمحور الثاني	63
15	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث للمحور الثاني	63
16	الاتساق الداخلي لكل محور	64
17	حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول	64
18	حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني	65-64
19	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاو وأبعاد الاستبيان	65
20	المنحنى البياني للتوزيع الطبيعي	65
21	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية	66-65
22	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة	66
23	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية	67



شهدت البيئة الاقتصادية في السنوات الأخيرة العديد من الأزمات المالية وحالات الإفلاس نتيجة اتجاه المديرين لتعظيم منافعهم الذاتية على حساب حملة الأسهم والتلاعب في القوائم المالية، الأمر الذي أدى إلى ضعف مصداقية المعلومات المحاسبية وتراجع ثقة الأطراف المستفيدة منها، وقد دفع ذلك المحاسبين والهيئات المهنية إلى الاهتمام أكثر بجودة التقارير المالية والسعي لتعزيز مصداقيتها وزيادة الثقة فيها من خلال تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية التي تضمن تقديم معلومات تعكس الصورة الحقيقية للوضع المالية للمؤسسات.

ويعتبر التحفظ المحاسبي من بين المبادئ المحاسبية وأهم ركن من أركان الممارسات العملية خاصة في مواجهة حالات عدم التأكد ضمن القوائم المالية والتي تتطلب الحيطة والحذر عند إعدادها، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقييم المصروفات بأقل مما يجب أو تقييم الأصول بأكثر مما يجب، وهذا ما يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية وتحسين جودة القوائم المالية مما يساعد مستخدميها على اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية.

ومادامت القوائم المالية هي المصدر الرئيسي للبيانات اللازمة لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات واتخاذ العديد من القرارات المالية والاقتصادية فإن دقة نتائج التقييم تتوقف بشكل أساسي على مدى دقة وسلامة البيانات المالية التي تتضمنها القوائم، كما أنها المنتج النهائي لتطبيق البدائل والخيارات المحاسبية حيث تعكس مختلف العمليات والاحداث المالية التي شهدتها المؤسسة خلال فترة معينة، فالتحفظ المحاسبي هو أحد السياسات المحاسبية التي تأخذ بعين الاعتبار حالات عدم التأكد والمخاطرة المتوقعة في المستقبل والمتعلقة بنشاط المؤسسة، وهو يقوم ببساطة على تسجيل جميع الخسائر المتوقعة والمحتملة وتأجيل تسجيل الإيرادات حتى تتحقق فعلاً، وهذا ما ينعكس بشكل مباشر على الأداء المالي للمؤسسة ومؤشراته المختلفة كالربحية والسيولة، حيث يضمن عدم تضخيم هذه المؤشرات ويقدم صورة حقيقية تعكس كفاءة الأداء الفعلي.

1. مشكلة الدراسة

انطلاقاً مما سبق فإن التساؤل الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذا البحث يمكن صياغته على النحو التالي:

ما هو أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة على أدائها المالي؟
للإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- هل تطبق المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة سياسات التحفظ المحاسبي عند إعدادها القوائم المالية؟
- هل يؤثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الأصول والخصوم على أدائها المالي؟

- هل يؤثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات على أدائها المالي؟

2. فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الأسئلة السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة وأدائها المالي.

الفرضيات الفرعية:

- تطبق المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة سياسات التحفظ المحاسبي عند إعدادها للقوائم المالية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الأصول والخصوم وأدائها المالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات وأدائها المالي.

3. مبررات اختيار الموضوع:

- الميل الشخصي للموضوع نظراً لارتباطه بتخصص المحاسبة والتدقيق.
- الرغبة في توسيع المعارف وإثرائها فيما يخص موضوع الدراسة.
- إمكانية الوصول للمعلومات من خلال وفرة المراجع في المجالات والأطروحات.
- إبراز أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي.

4. أهداف الدراسة:

- التعرف على الإطار النظري لسياسات التحفظ المحاسبي والأداء المالي.
- التعرف على واقع تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.
- الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في " أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة على أدائها المالي ".

5. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الموضوع الذي تناولته، كونها تطرقت إلى أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي والذي أصبح من المواضيع الجدلية التي حظيت باهتمام فئة الباحثين في المحاسبة خلال السنوات الأخيرة، وتمثل الدراسة الحالية امتداداً للبحوث المحاسبية وأدبيات الفكر المحاسبي، من خلال تحديد جوهر التحفظ المحاسبي وتأثيره على الأداء المالي، ومن ثم درجة ممارسته في الواقع العملي.

6. حدود الدراسة:

من أجل الالمام بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة حددت مجالات دراستنا كما يلي:

الحدود المكانية: أجريت الدراسة الميدانية في عدة مؤسسات اقتصادية بولاية سكيكدة.

الحدود الزمنية: في الفترة الممتدة من 15 أفريل إلى 10 ماي.

الحدود البشرية: استهدفت هذه الدراسة فئة من المحاسبين، الإطارات المالية، رؤساء مصالح المحاسبة ومدققين داخليين وخارجيين.

7. المنهج المستخدم في الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلات الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية وإثبات صحة الفرضيات المطروحة من عدمها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض مفاهيم ومعلومات الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل نتائج الاستبيان، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية.

8. صعوبات الدراسة:

- ندرة الدراسات الأجنبية التي تناولت أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي.
- صعوبة البحث عن أدبيات التحفظ المحاسبي في الكتب.

9. هيكل الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي كالآتي:

الفصل الأول: بعنوان " مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي " حيث تضمن المفاهيم النظرية والعلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول الأدبيات النظرية للتحفظ المحاسبي والأداء المالي، ثم يليه المبحث الثاني العلاقة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي والأداء المالي، وفي المبحث الأخير تم التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع.

الفصل الثاني: بعنوان "أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة"، تم من خلال هذا الفصل توضيح المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية وأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى عرض وتحليل النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

الفصل الأول

مفاهيم ودراسات نظرية حول
أثر تطبيق سياسات التحفظ
المحاسبي على الأداء المالي

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

تمهيد الفصل الأول:

يعد التحفظ المحاسبي من المبادئ المحاسبية الأساسية التي حظيت باهتمام واسع في الفكر المحاسبي، لما له من دور في تعزيز موثوقية ومصداقية المعلومات المالية، إذ يهدف إلى توكي الحيطة والحذر عند قياس وتسجيل العمليات المحاسبية وتجنب المبالغة في تقدير الأرباح.

كما يساهم التحفظ المحاسبي في تقييد السلوك الانتهازي للمسيرين ويساعد على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة. وبالنظر إلى تأثيره على القوائم المالية، فإنه ينعكس على مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية والمردودية والسيولة، مما يساهم في تقديم صورة مالية أكثر تحفظاً للمؤسسة.

من خلال ما سبق، سنحاول في هذا الفصل التطرق للعناصر التالية:

- الأدبيات النظرية للتحفظ المحاسبي والأداء المالي؛
- العلاقة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- الدراسات السابقة.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفظ المحاسبي ولأداء المالي

يعتبر التحفظ المحاسبي من المفاهيم الأولى التي ظهرت في علم المحاسبة، وهو موضوع يشهد مؤخرا الكثير من الاهتمام، لما له من أهمية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية، والحد من المبالغة في تقييم النتائج والأصول، ومن جهة أخرى يمثل الأداء المالي مؤشرا أساسيا لقياس كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها وتحقيق أهدافها الاقتصادية.

المطلب الأول: عموميات حول التحفظ المحاسبي

من خلال هذا المطلب سنتعرف على نشأة وتعريف التحفظ المحاسبي، كما سنتطرق إلى أنواعه وأهميته ودوافعه، إضافة إلى واقع استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في الجزائر.

الفرع الأول: نشأة وتعريف التحفظ المحاسبي

1. نشأة التحفظ المحاسبي

يرى الباحث المتخصص في المالية (Sterling) أن التحفظ المحاسبي يمثل المبدأ المحاسبي الغالب قديما والسائد حاليا في عمليات التقييم المحاسبي، فالشيء المتعارف عليه وسط المحاسبين والمراجعين والهيئات المهنية المهتمة بمجال المحاسبة، هو أن التحفظ المحاسبي يعد أحد الأعراف المحاسبية القديمة التي ارتبطت بظهور مهنة المحاسبة، حيث تمتد جذور تطبيقه الى بداية القرن الرابع عشر، فهو كمفهوم تاريخي نشأ منذ زمن طويل نسبيا كنتيجة لظروف الشك ومشاكل القياس المحاسبي التي تواجه المحاسب و الوحدة الاقتصادية.¹

في ذات السياق يشير (Basu) إلى أن مفهوم التحفظ المحاسبي قد أثر في النظرية والممارسات المحاسبية منذ أكثر من 500 سنة مضت، حيث تظهر السجلات التاريخية في الشركات التجارية الأوروبية التي ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر، بأن المحاسبة في أوروبا في العصور الوسطى كانت متحفظة، فقد استخدمت قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لأول مرة في إيطاليا في القرن 15م ثم انتقلت إلى فرنسا في القرن 17 م، كما رجح العديد من الباحثين والأكاديميين بأن السبب الحقيقي لظهور التحفظ المحاسبي يرجع إلى أزمة الكساد العالمية التي وقعت سنة 1929م، وذلك بفعل حالات الإفلاس والانهيارات المالية التي عرفها العديد من الشركات العملاقة عبر العالم، نتيجة الخسائر الفادحة التي تكبدها ذوو المصالح في هذه الشركات.

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ظهر اتجاه جديد للدراسات المحاسبية، تغيرت على أثره النظرة التقليدية للتحفظ المحاسبي من كونه "توقع جميع الخسائر دون توقع أي أرباح " إلى نظرة جديدة معاصرة قائمة على دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعوائد الأسهم ومتغيرات سوق الأوراق المالية.²

¹ صبرينة شراقة، أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018-2019، ص 11.

² أيمن تزيير، قياس التحفظ المحاسبي والعوامل المحددة له في القوائم المالية للشركات الجزائرية، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة الجزائر، 2022-2023، ص ص 17-18.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

2. تعريف التحفظ المحاسبي

لقد اختلفت التعريفات المقدمة لمفهوم التحفظ المحاسبي بحسب المدارس الفكرية والممارسات المهنية، وهو ما يعكس تعدد الأبعاد التي يمكن النظر من خلالها إلى هذا المبدأ. وفيما يلي أبرز التعريفات التي اعتمدها الباحثون والهيئات المحاسبية:

عرف رواد المحاسبة الأوائل أن التحفظ المحاسبي هو مبدأ "الحيطه والحذر" والذي يقضي بأن تسجل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية دون الأرباح، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول¹.

وعرفه (Basu) بأنه "ميل المحاسبين نحو الحصول على مستويات مرتفعة من التحقق عند الاعتراف بالأخبار السارة مقارنة بنفس طريقة التعامل مع الأخبار غير السارة"².

كما عرفه مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي، على أنه يعود إلى أن الأصول والالتزامات مقاسه غالبا في ظروف حالة عدم التأكد ويفضل المديرين والمستثمرين والمحاسبين بشكل عام اختيار بدائل القياس الذي يؤدي إلى تخفيض صافي الدخل وصافي الأصول بدلا من الزيادة بهما وذلك لمواجهة المخاطر المحتملة، كاعتماد قائمة التكلفة أو السوق أو أيهما أقل³.

أما مجلس معايير المحاسبة المالية فعرف التحفظ بأنه "رد فعل للمخاطر وحالات عدم التأكد لضمان أن حالات عدم التأكد و المخاطر الكامنة في المؤسسات قد أخذت بعين الاعتبار بشكل كاف"⁴.

وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تعريفا للتحفظ على أنه "ممارسة الحيطه والحذر عند اصدار الأحكام أو عمل التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد"⁵.

من خلال استعراض مختلف التعريفات السابقة لمفهوم التحفظ المحاسبي، يصبح من الضروري صياغة تعريف خاص يعتمد عليه في هذه الدراسة وهو أن مبدأ التحفظ المحاسبي يقوم على الاعتراف المبكر بالخسائر المحتملة، بالمقابل يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة إلى غاية التأكد منها وتحقيقها فعلا.

¹ لصبرينة شراقة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² أيمن عطوة عزازي سليم، السعيد عبد العظيم طلبة الشرقاوي، أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين القرارات المالية للشركات واحتمالية التعثر المالي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 6، العدد 02، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، جويلية 2025، ص 1215.

³ خلف الله بن يوسف، زبير عياش، قياس أثر تبني سياسة التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب في القوائم المالية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، الجزائر، 10 فيفري 2021، ص 1239.

⁴ حنان بن العمودي، أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 01، ورقلة الجزائر، 2023، ص 66.

⁵ رجب محمد عمران، تأثير التكلفة متباينة السلوك على مستويات التحفظ المحاسبي خلال مراحل دورة حياة الشركة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 6، العدد 01، جامعة دمياط، مصر، جانفي 2025، ص 450.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

الفرع الثاني: أنواع التحفظ المحاسبي

بين العديد من الباحثين أن التحفظ المحاسبي يمكن تقسيمه إلى نوعين كما يلي:

1. **التحفظ المشروط:** ويشير لعدم التماثل في توقيت الاعتراف، وهو ينطوي على ميل المحاسبين لطلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار السيئة، والذي يترتب عنه تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية. ومن أمثلة التحفظ المشروط، قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، والاعتراف بتدني قيمة الأصول طويلة الأجل.¹

2. **التحفظ غير المشروط:** يمكن تعريفه على أنه الميل إلى التصريح بقيمة أقل لصافي الأصول، أي تخفيض قيمة الأصول عند الإفصاح عنها يؤدي إلى إظهار قيمة محاسبية أقل لحقوق الملكية، ومن الأمثلة عليه تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق وفقاً لأدنى قيمة عند تقييم الأصول.²

الفرع الثالث: أهمية تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي

تبرز أهمية تبني سياسة التحفظ المحاسبي فيما يلي:

1. يعد التحفظ المحاسبي أداة فاعلة لكبح التفاوض الجامح والمفرط عند المديرين والمحاسبين في تقييم الأصول والالتزامات للوحدة الاقتصادية، وكذلك في حالة الشك التي تواجه المحاسب؛
2. يرفع التحفظ من درجة الموضوعية للمعلومات المحاسبية المقدمة عندما يتم استعماله في اعداد القوائم المالية؛
3. يؤدي التحفظ المحاسبي دور بالغ الأهمية في حماية المصالح الخاصة بحملة الأسهم من انتهازية الإدارة وحماية مصالح الدائنين من خلال عدم توزيع المكاسب غير المتحققة على حاملي الأسهم؛
4. يعمل مفهوم التحفظ المحاسبي على تجنب المحاسبين مخاطر نشر معلومات محاسبية قد تثبت فيما بعد عدم صحتها، ومخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد تثبت فيما بعد أنها معلومات صحيحة؛
5. يساعد التحفظ المحاسبي على تحقيق بعض الميزات لمنشآت الأعمال إذ يعد جزء من العلاقات التعاقدية بين الوحدة الاقتصادية والأطراف الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تجنب مقاضاة الدائنين لها وتخفيض مقدار الضرائب المفروضة عليها فضلاً عن دوره في الحد من التكاليف السياسية.³

¹أيمن تيريرات وآخرون، التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، سكيكدة الجزائر، 2021، ص 258.

²Zakaria Demdoun Et al, La contribution des pratiques du conservatisme comptable à l'amélioration de la qualité des financiers dan environnement algérien, Roa Iktissdia Review, V10, N 02, Université Eloued, Algérie, 2020, p 318.

³موسى كاظم الياسري، عماد محمد فرحان، تبني سياسة التحفظ المحاسبي في قائمتي الدخل والميزانية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 46، جامعة واسط، العراق، 2023، ص 603.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

الفرع الرابع: دوافع ومبررات تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي

وفقا لدراسات التحفظ المحاسبي، فإن سياسات التحفظ المحاسبي تقوم على أربعة مبررات أساسية هي:

1. **مبررات تعاقدية:** حيث يعد التحفظ المحاسبي وسيلة للتقليل النفعي للإدارة عند التقرير عن الأرقام المحاسبية المستخدمة في العمليات التعاقدية بين الأطراف مختلفة ذات مصالح متعارضة.
2. **مبررات قضائية:** حيث أن المبالغة في تقييم صافي الأصول والاياردات تزيد من تكاليف التقاضي مقارنة بتقييمها بأقل مما يجب، ومن ثم يكون لدى الإدارة دافع نحو التقرير عن قيم منخفضة لصافي الأصول والاياردات.
3. **مبررات ضريبية:** حيث يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تقليل صافي الربح من خلال تأجيل الاعتراف بالاياردات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات ومن ثم تقليل الالتزامات الضريبية.¹
4. **مبررات تنظيمية:** يقصد بالتنظيم المحاسبي "الجهات المعنية بوضع معايير المحاسبة والجهات التي تراقب مدى الالتزام بهذه المعايير" وترغب هذه الجهات إلى استخدام المنشآت لسياسات محاسبية متحفظة.²

الفرع الخامس: واقع استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في الجزائر

حسب المادة 14 من المرسوم التنفيذي 156-08: فإنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للواقع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تنقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجها.

وبالرغم من خلو الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي (SCF) من مفهوم التحفظ المحاسبي كمبدأ من مبادئ المحاسبة العامة إلا أنه من خلال المادة 14 من المرسوم التنفيذي 156-08 نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلى مفهوم التحفظ المحاسبي بمصطلح مبدأ الحيطة.³

1. القواعد العامة للتقييم والإدراج في الحسابات

حدد مرسوم 26 جويلية 2008 المتعلق بقواعد التقييم والمحاسبة، ومحتوى وعرض القوائم المالية وكذلك مدونة الحسابات وقواعد تشغيلها، وأشار إلى مفهوم التحفظ المحاسبي على النحو التالي:⁴

¹ خلف الله بن يوسف، زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص 1240.

² السعيد عبد العظيم طلبة الشرقاوي، تأثير التحفظ على سياسة توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الزقازيق، مصر، جانفي 2024، ص 206.

³ إسماعيل قزال، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي SCf، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017-2018، ص 10-11.

⁴ Khadidja Benaziza, Abir Lekhchine, Accounting Conservatism in International Accounting practices, Arsad journal for Economic and Management Studies, volume 06, Issue 02, University of 20 August 1955 Skikda, Algeria, 2023, p 69.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

- **الأعباء:** وفقا للفقرة 4.111، فإن الأعباء التي تم تحديدها بوضوح من حيث موضعها ومن المحتمل حدوثها بسبب أحداث قد حدثت أو تحدث، تؤدي إلى تشكل احتياطات بحيث يتم تحويل هذه الاحتياطات إلى نتائج عندما تختفي الدوافع التي أدت إلى تكوينها وبالتالي فإن نظام المحاسبة المالية يتطلب ضرورة تشكيل احتياطات للأعباء المحتملة وهذا ما يضمن وجود سياسة التحفظ المحاسبي.

- **التكلفة التاريخية:** وفقا للفقرة 1.112 فإن طريقة تقييم العناصر المسجلة في الحسابات تعتمد بصفة عامة على التكلفة التاريخية، وهو ما يتماشى أكثر مع التحفظ المحاسبي مقارنة بأسس التقييم الأخرى.

- **انخفاض قيمة الأصول:** وفقا للفقرة 7.112 إذا كانت القيمة القابلة للتحصيل أقل من القيمة الدفترية الصافية لأي أصل، فيجب إرجاع هذا الأصل إلى قيمته القابلة للتحصيل، حيث يعتبر الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للتحصيل خسارة في القيمة.

2. القواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات

- **التبثبات المادية وغير المادية:** تنص الفقرة 10.112 على أن خسارة القيمة تعترف بها إذا كانت القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل ثابت أقل من قيمته المحاسبية الصافية، عن طريق إعادة هذه القيمة إلى القيمة القابلة للتحصيل، كما هو مذكور في الفقرة 15.112 التي تنص على أن مصاريف البحث أو المصاريف الناتجة عن مرحلة البحث في المشروع الداخلي تدرج كأعباء في الحسابات عند استحقاقها ولا يمكن رسملتها، وهو تطبيق واضح لسياسة التحفظ المحاسبي.

- **المخزونات:** بموجب الفقرة 5.123 فإنه يجب تقييم المخزونات إما بالتكلفة أو بالقيمة الصافية الممكن تحقيقها، أيهما أقل، مع العلم أن القيمة الصافية للبيع هي سعر البيع المتوقع بعد طرف تكاليف الإتمام والبيع، وبالتالي فإن الخسارة في قيمة المخزون يتم احتسابها كعبء عند حساب النتائج عندما تكون تكلفة المخزون أكبر من القيمة الصافية للإكمال.¹

المطلب الثاني: الإطار النظري للأداء المالي

يعد الأداء المالي مؤشرا حيويًا لقياس كفاءة واستدامة المؤسسات في تحقيق أهدافها الاقتصادية، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لمفهومه وأهميته وأهدافه، والعوامل المؤثرة عليه

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة وتحقيق معدل المردودية بتكاليف منخفضة اعتمادا على عدد من المؤشرات المالية.²

¹ Khadidja Benaziza, AbirLekhchine, la même référence, p 69_70

² بكير حامي، نبيل حليمي، **الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي**، المجلد 05، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سبتمبر 2024، ص 63.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تبرز أهمية الأداء المالي في النقاط التالية:

- يعمل على تعديل أداء الشركات من عدة نواحي بهدف خدمة أصحاب المصالح، ومساعدتهم على اتخاذ قرارات سليمة ورشيقة؛

- يعمل على مرافقة المؤسسات في نشاطها وتقييم وضعها ومستوى أدائها ومدى فعاليتها وإرشاده للأداء السليم؛

- يساعد المستثمرين في تحليل وتفسير البيانات المالية ودراسة التفاعل بينها لاتخاذ القرار اللازم.¹

الفرع الثالث: أهداف الأداء المالي.

يمكن تلخيص أهداف الأداء المالي فيما يلي:

- بلوغ التوازن المالي من طرف الإدارة المالية وبالتالي تحقيق استقرار المؤسسة المالي، كما يساهم في توفير السيولة المالية من أجل تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة وضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في المدى القصير؛

- لتعظيم قيمة المؤسسة يجب تطويرها، وهذا يعكس مدى نجاح استراتيجيتها من أجل التطور والبقاء؛

- إن ربط الأرباح برقم الأعمال وقياسها يؤدي إلى تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح؛

- قياس السيولة وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي تحويل الأصول المتداولة إلى أموال متاحة بسرعة، ونقص السيولة يؤدي إلى عدم القدرة على مواجهة التزاماتها.²

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي سنوضحها في النقاط الآتية:

1. العوامل الداخلية وتتمثل في:

- **الهيكل التنظيمي:** يقسم المهام ويحدد المسؤوليات والموارد المالية، ويؤثر في عملية اتخاذ القرار ومدى ملائمة الأهداف المالية، كما يساهم في تصحيح الانحرافات وتحقيق الانضباط المالي.

- **المناخ التنظيمي:** يعتمد على وضوح الأدوار وفهم الموظفين لارتباط أهداف المؤسسة بعملياتها، حيث يؤدي المناخ المستقر إلى تحسين سلامة الأداء المالي.

- **التكنولوجيا:** تشمل الأساليب والمهارات الحديثة التي يجب أن تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية.³

¹ هدى بورفيس، دراسة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام المؤشرات المالية والنسب المالية، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 15، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، نوفمبر 2024، ص 557.

² عفاف زهراوين، أمينة صويلح، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة قسنطينة، الجزائر، سبتمبر 2022، ص 516.

³ تقي الدين بوقول، ياسمين بلوم، اتجاهات البحث العلمي في الأداء المالي، المجلة العربية لعلم الترجمة، المجلد 04، العدد 13، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2025، ص ص 118-119.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

- **حجم المؤسسة:** يتسم بتأثير مزدوج، فبينما يزيد الحجم الكبير من تعقيد الإدارة ويعيق الأداء المالي، فإنه في المقابل يستدعي تعزيز القدرات التحليلية بزيادة عدد المحللين الماليين مما يرفع جودة الأداء المالي.

2. العوامل الخارجية وتتمثل في:

- **السوق:** يعتمد تأثير السوق على هيكل وطبيعة سلوك المؤسسة في مواجهة قوى العرض والطلب.

- **المنافسة:** تشكل المنافسة دافعا مزدوج التأثير، فهي قد تحفز المؤسسة على تحسين صورتها ووضعها المالي من خلال رفع مستوى الأداء لمواجهة الضغوط التنافسية، وفي المقابل قد تؤدي إلى تدهور مالي، إذا لم تكن المؤسسة قادرة على مجابهة تلك التحديات.

- **الأوضاع الاقتصادية:** تتباين آثار الأوضاع الاقتصادية العامة بين سلبية وإيجابية فتتعاكس الأزمات والتضخم سلبا على النتائج المالية، بينما يسهم ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة للإنتاج في تعزيز الأداء المالي¹.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

تلعب مؤشرات قياس الأداء المالي دورا مهما في تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية ودعم عملية اتخاذ القرارات.

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

يعد تحليل التوازن المالي خطوة مهمة لفهم الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية، فيما يلي سنتناول أبرز مؤشرات التوازن المالي:

1. رأس المال العامل:

هناك مفهومين شائعان لرأس المال العامل هما:

- **رأس المال العامل الصافي:** ويعرف بأنه " فائض الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، " وبعبارة أخرى هو الفرق بين الموجودات المتداولة والديون قصيرة الأجل المتداولة. ويحسب بالطريقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الصافي} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة.} \\ &= \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل} \end{aligned}$$

- **رأس المال العامل الإجمالي:** ويقصد بإجمالي رأس المال العامل، الموجودات المتداولة والجاهزة (النقدية، الحسابات المدينة، المخزون السلعي بأنواعه والأوراق المالية قصيرة الأجل) وهي أصول يمكن أن تتحول إلى نقدية وسرعة تحولها يختلف من عنصر إلى آخر حسب الخاصية التي تتمتع بها.²

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

¹ تقي الدين بوقول، ياسمين بلوم، مرجع سبق ذكره، ص 119.

² مصطفى يوسف كافي، إدارة رأس المال العامل، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 106.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

ويتضمن رأس المال العامل نوعين أساسيين هما:

- **رأس المال العامل الخاص:** ويحسب كما يلي:

• الأموال الخاصة - القيم الثابتة

إذا كان رأس المال العامل الخاص أكبر من صفر فهذا يدل على أن المؤسسة تغطي الأصول الثابتة والعكس إذا كانت أصغر من صفر.

- **رأس المال العامل الأجنبي:** وهو مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصلت عليها من الخارج لتمويل نشاطها. ويحسب بالعلاقة التالية:

• رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص.

• مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي أكبر من صفر هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير.

2. احتياجات رأس المال العامل BFR :

يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي تغطي من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ. ويحسب كالتالي:

$BFR = (\text{قيم الاستغلال} + \text{القيم غير الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفيات مصرفية})$

3. الخزينة:

تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها، وتتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي: " سندات الخزينة، خصم الأوراق التجارية، الحسابات الجارية، الصندوق " كما تتمثل عناصر الخصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي: " السلفيات المصرفية، السحب على المكشوف ". وتحسب الخزينة وفق المعادلات التالية:¹

• مجموع خزينة الأصول - خزينة الخصوم

• رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

• القيم الجاهزة - السلفيات البنكية قصيرة الأجل

¹نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2019، ص ص 25 - 27.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب التوازن المالي

1. **نسبة السيولة:** تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وتشمل ما يلي:
- **نسبة التداول:** هدفها قياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها والنسبة النمطية 1:2. وتحسب بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

- **نسبة السيولة السريعة:** تبين مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على البضاعة ونسبة النمطية لها 1:1. وتحسب كما يلي:¹

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- **نسبة النقدية:** تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

2. **نسب المردودية:** تعرف المردودية بأنها حاصل قسمة العائد أو الربح المحقق من خلال ممارسة نشاط معين على الوسائل والإمكانات المالية والاقتصادية المستعملة في هذا النشاط.

- **نسبة المردودية المالية:** تمثل مردودية رأس المال الخاص ومدى مساهمته في تكوين النتيجة. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة العادية قبل الضرائب}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}$$

- **نسبة المردودية الاقتصادية:** تمثل مساهمة الموارد الثابتة للمؤسسة في تكوين إجمالي فائض الاستغلال.²

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{الموارد الثابتة}}$$

3. **نسب النشاط:** تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات، ومن بين هذه النسب نجد:³

¹ عبد الحليم كراجه، علي ربابعة، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص ص 193-194.

² مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات النسب وتقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، مارس 2021 ص ص 360-365.

³ أحمد شعشوع، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، مركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر، 2020-2021، ص 53.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

- معدل دوران المخزون: يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال من خلال المخزون السلعي. ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} \div \text{رصيد المخزون}$$

- مهلة ائتمان العملاء: تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزملائها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها.

$$\text{مهلة ائتمان العملاء} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) \div \text{رقم الأعمال بكل الرسوم} \times 360$$

- مهلة تسديد الموردين: تبين لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون.¹

$$\text{مهلة تسديد الموردين} = (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}) \div \text{المشتريات بكل الرسوم} \times 360$$

¹ أحمد شعشوع، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

المبحث الثاني: العلاقة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي والأداء المالي

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى العلاقة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي وحجم المؤسسة ومديونيتها وربحتها.

المطلب الأول: علاقة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بحجم المؤسسة

يعد هذا العامل من أكثر العوامل التي اختلفت الدراسات المحاسبية في ابراز أثره على التحفظ المحاسبي، فقد بينت بعض الأبحاث أن المؤسسات كبيرة الحجم تتعرض للكثير من الضغوطات السياسية، مما يشجعها على ممارسة التحفظ المحاسبي من أجل تجنب التعرض للتكاليف السياسية.

في حين يرى آخرون أن المؤسسات صغيرة الحجم تلجأ إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي لتجنب الدعاوي القضائية وهناك رأي ثالث وجد بأنه لا توجد علاقة بين حجم المؤسسة ومستوى التحفظ المحاسبي.¹

المطلب الثاني: علاقة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بمديونية المؤسسة

يمثل زيادة مبلغ الديون على المنشأة ضغطا على الإدارة من ناحية زيادة احتمالية فشل المنشأة أو تعثرها المالي. وهذا بدوره ما يدفع للحفاظ على مستوى معين من الأرباح، وهو ما يؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي، في هذا السياق، أشار الباحثين (Zmijewski & Hagerman) إلى أن الشركات التي تعتمد بشكل أكبر على الاقتراض في تمويل استثماراتها، سوف تختار ممارسات محاسبية أقل تحفظا بمعنى تميل لزيادة صافي الدخل، حتى تقلل من مخاطر تجاوز شروط العقد التي يفرضها الدائنون.² فالتحفظ المحاسبي يخدم كل من المقرض والمقرض وهو يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاقتراض من جهة ومن جهة أخرى تخفيض تكلفة التمويل وتعزيز قدرته الائتمانية وهي أهم الدوافع الإدارية للمؤسسات.³

المطلب الثالث: علاقة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بربحية المؤسسة

يعكس معدل العائد على الأصول مدى ربحية المؤسسة وقدرتها على توليد الأرباح، من خلال الأموال المستثمرة في الأصول بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الأصول، وهو بذلك يعكس كفاءة الأنشطة التمويلية فقط. على الجانب الآخر، أوضح (Basu) أن التحفظ المحاسبي يعني التأثير بالأرباح السيئة أكثر من الاخبار الجيدة بالإضافة إلى أن المحاسبة تميل إلى التقرير عن الخسائر المستقبلية عوض الأرباح الجيدة في التقارير المالية

¹ خديجة بن ناصر، إبراهيم براهيمية، أثر تطبيق التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 11، عدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، افريل 2025، ص 94.

² أيمن تيريرات، بلال كيموش، العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، سبتمبر 2022، ص 243.

³ عصام بوزيد، حنان بن العمودي، قياس وتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي في تقارير مالية وتكلفة رأس المال، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09، العدد 01، 2023، ص 349.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

واستخدام نموذج العائد السالب مقاسا للأرباح السيئة والعائد الموجب بالنسبة للأخبار الجيدة ويتأثر مؤشر قياس التحفظ المحاسبي حسب الدراسة بالعائد السنوي لكون الأرباح حساسة بصورة متزامنة مع الأخبار السيئة أكبر من الأخبار الجيدة.

إن التحفظ المحاسبي يعد أحد جوانب جودة الأرباح، وإن الأرباح ذات الجودة العالية يمكن الحصول عليها من خلال تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي، وإن الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي يكون لديها المزيد من القدرة على التنبؤ بالأرباح بشكل أكبر من الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل أقل كما أن الأرباح المعلن عنها في ظل استخدام التحفظ المحاسبي يمكن أن تفسر التغيرات في المكاسب المضافة لحق الملكية.¹

¹الحسين رمضان السريتي، العوامل المؤثرة في مستوى استخدام التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 22، جامعة مصراتة ليبيا، جويلية 2022، ص 13.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يهدف هذا المبحث إلى استعراض وتحليل أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، لما لها من أهمية في تعزيز الجانب النظري للدراسة.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

من بين الدراسات العربية التي تناولت أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي نجد:

1 دراسة (شراقة صبرينة، 2019): بعنوان أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بالتطبيق على عينة بلغ عددها 56 فرد مكونة من مديري ومحاسبين وإطارات مالية على مستوى شركات التأمين المتواجدة بمدينة سطيف من خلال استبيان صمم لذلك الغرض، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي تم التوصل إلى أن تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي على مستوى تقييم أصول شركة التأمين يؤثر على ملائمة المعلومات المحاسبية بأثر إيجابي، بينما ينعلم أثره على مستوى تقييم الالتزامات على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية.

2 دراسة (حنان بن العمودي 2023): بعنوان أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي، دراسة قياسية.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي، وعلى هذا الأساس تم اختيار عينة مكونة من 42 شركة مساهمة بالجزائر غير مالية ولا تنشط في السوق المالي، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام بيانات (PANEL) الخطية غير متجانسة، بالاستعانة ببرنامج (EViews)، وقد أظهرت نتائج الدراسة، ممارسة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات المساهمة الجزائرية إلا أن هذا الأخير ليس له تأثير على الأداء المالي لهذه الشركات.

3 دراسة (أيمن تريرت، بلال كيموش 2023): بعنوان العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي في الجزائر، دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي، واستكشاف العوامل المحددة له في القوائم المالية السنوية لبعض الشركات الجزائرية، ولتحقيق هدف الدراسة تم قياس مستوى التحفظ المحاسبي لعينة مكونة من 32 شركة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، أظهرت نتائج الدراسة أن جميع الشركات موضع الدراسة كانت بشكل عام متحفظة مع اختلاف مستوى التحفظ فيما بينها، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر معنوي للحجم ومستوى المديونية في مستوى التحفظ المحاسبي.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

من بين الدراسات الأجنبية التي تناولت أثر التحفظ على الأداء المالي نجد:

1. دراسة (Benaziza Kahadidja, Lekhchine Abir, 2023) بعنوان: Accounting Conservatism in International Accounting practices

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد سياسة التحفظ المحاسبي في مختلف الممارسات المحاسبية الدولية ومن أجل تحقيق ذلك تم تقسيم الدراسة إلى أربعة عناصر، أولاً التعرف على التحفظ المحاسبي وأهميته، ثم التطرق لممارسة سياسة التحفظ المحاسبي في ظل معايير التقرير المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي، وبعد صدور قانون ساربنز أوكسلي، بالاعتماد على مختلف المصادر من الكتب والمجلات خلصت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً مهماً في التقليل من عدم تماثل المعلومات باعتباره أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2. دراسة (Demdoum ZakariaK, Sadraui Taraek, Berradia Hakim, 2020) بعنوان: La contribution des pratiques du conservatisme comptable à l'amélioration de la qualité des états financiers dans l'environnement algérien.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة البيانات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي واختيار عينة قدرها 104 من المحاسبين ومديري المنشآت الاقتصادية في ولايات الجنوب خلال سنة 2020، كما استخدم البرنامج الإحصائي (Spss) في قياس واختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة البيانات المالية من خلال تأثيرها على الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

في هذا المطلب سنتطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسات الحالية، من حيث المنهج المستخدم وأدوات التحليل الإحصائية.

الفرع الأول: من حيث المنهج المستخدم

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، يتضح أن دراستنا الحالية والدراسات السابقة سعت إلى إبراز أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي كما أن دراستنا اشتركت مع أغلب الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في وصف متغيرات الدراسة. غير أن دراستنا ركزت أكثر على تحديد العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

الفرع الثاني: من حيث أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة

لقد تعارضت دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث حجم العينة إذ أن دراستنا شملت 10 مؤسسات اقتصادية جزائرية تم اختيارها بعناية من أجل تحقيق أهداف الدراسة والمتمثلة أساساً في معرفة أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي، كما اشتركت مع أغلب الدراسات السابقة من حيث استخدام أسلوب الانحدار الخطي وفق برنامج (Spss).

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات نظرية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل، حاولنا الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لأثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي، من خلال التعرف على نشأة التحفظ المحاسبي ومفهومه، أنواعه، وأهمية تطبيق سياسته في إعداد وعرض القوائم المالية، ثم عرض واقع استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في الجزائر، وإبراز مفهوم الأداء المالي وأهم المؤشرات المعتمدة في قياسه، ولإلزام بجميع جوانب الموضوع قمنا بدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي، وفي الأخير تناولنا أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا الفصل نجد:

- التحفظ المحاسبي هو رد فعل للمخاطر وحالات عدم التأكد، لضمان أن حالات عدم التأكد والمخاطر الكامنة في المؤسسات قد أخذت بعين الاعتبار بشكل كاف؛
 - يرفع التحفظ من درجة الموضوعية للمعلومات المحاسبية المقدمة عندما يتم استعماله في إعداد القوائم المالية؛
 - يساعد الأداء المالي المستثمرين في تحليل وتفسير البيانات المالية ودراسة التفاعل بينها لاتخاذ القرار اللازم؛
 - يتأثر مؤشر قياس التحفظ المحاسبي بالعائد السنوي لكون أن الأرباح حساسة بصورة متزامنة مع الأخبار السيئة أكثر من الأخبار الجيدة؛
 - تمارس المؤسسات كبيرة الحجم التحفظ المحاسبي من أجل تجنب التعرض للتكاليف السياسية بينما تلجأ المؤسسات صغيرة الحجم إلى زيادة مستوى التحفظ لتجنب الدعاوي القضائية.
- وسنحاول من خلال الدراسة الميدانية إسقاط جزء من الجانب النظري على الجانب التطبيقي لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة.

الفصل الثاني

أثر تطبيق سياسات التحفظ على

الأداء المالي للمؤسسات

الاقتصادية بولاية سكيكدة

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيكدة

تمهيد الفصل الثاني:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى المفاهيم النظرية الخاصة بأثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي، واستقصاء عينة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع، سنقوم في الفصل الثاني بإسقاط تلك المفاهيم على أرض الواقع ولذلك تم تخصيص هذا الفصل للدراسة الميدانية في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في ولاية سكيكدة، كما تشمل هذه الدراسة على أساليب جمع البيانات ومنهجية الدراسة والتعريف بها بالإضافة إلى تحليل وعرض النتائج واختبار الفرضيات، حيث قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن محورين للحكم على مدى تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- الإطار المنهجي للدراسة الميدانية؛
- عرض وتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيكدة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يعتبر الإطار المنهجي للدراسة الميدانية الأساس الذي تستند إليه عملية البحث العلمي، لكونه يوضح مختلف الخطوات والإجراءات المتبعة للإجابة على التساؤلات المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، سنحاول من خلال هذا المبحث عرض منهجية الدراسة المعتمدة، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

من خلال هذا المطلب سنحاول إسقاط المعارف النظرية على الجانب التطبيقي للدراسة، بالاعتماد على استبيان صمم لهذا الغرض ومعالجة بياناته باستخدام برنامج spss الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

الفرع الأول: المنهج المعتمد في الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة وتحليل المعلومات المتوفرة لدينا، والتي تم الحصول عليها من عينة الدراسة تم الاعتماد على "المنهج الوصفي التحليلي" حيث أنه منهج يهتم بدراسة الظواهر ثم تحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى النتائج المرادة.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بولاية سكيكدة، أما عينة الدراسة فاشتملت على 64 استبانة، وزعت على 10 مؤسسات اقتصادية ذات طابع اقتصادي، واستهدفت خصيصا المحاسبين والمدققين والإطارات المالية، وقد تم اختيار هذه العينة القصدية نظرا لاطلاع أفرادها على مختلف جوانب موضوع الدراسة. والجدول التالي يوضح نتائج توزيع هذه الاستبيانات:

الجدول (1-2): عينة الدراسة ودرجة الاستجابة

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	74	100%
الاستبيانات المسترجعة	67	91%
الاستبيانات الغير مسترجعة	7	9%
الاستبيانات الغير خاضعة للتحليل	3	4%
الاستبيانات الخاضعة للتحليل	64	87%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة.

يتبين من خلال الجدول (1-2) أنه تم استرجاع أغلب الاستبيانات الموزعة وذلك بنسبة 91%، والتي تتمثل في 67 استبانة، كما أنها كانت خاضعة للتحليل والتفسير بنسبة 87% أي ما يعادل 64 استبانة.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة

الفرع الثالث: طبيعة متغيرات الدراسة:

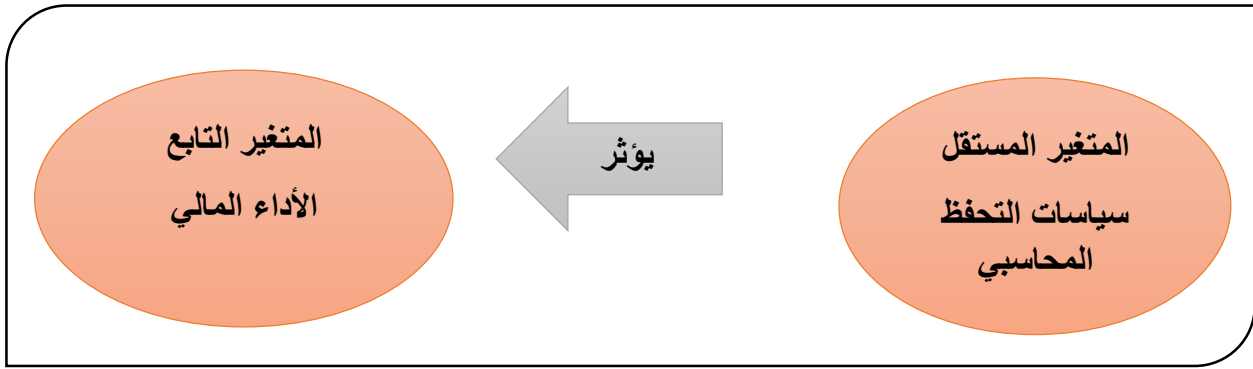
يتناول موضوع الدراسة " أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة " متغيرين هما:

- المتغير المستقل: يتمثل في سياسات التحفظ المحاسبي؛

- المتغير التابع: يتمثل في الأداء المالي

النموذج الذي يوضح ذلك:

الشكل (2-1): طبيعة متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: أدوات وإجراءات الدراسة

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، إضافة إلى أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجتها.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد صمم خصيصا للإجابة على التساؤلات المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة.

1. اعداد الاستبيان:

لقد تمت الاستعانة بالجانب النظري للدراسة لإعداد استمارة الاستبيان، إضافة إلى الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت نفس متغيرات الموضوع مع الحرص على:

- الدقة والشفافية والوضوح في صياغة العبارات؛
- الإيجاز والاختصار في العبارات؛
- تفادي تكرار نفس العبارات بعدة صيغ؛

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيكدة

بالإضافة إلى مناقشة الاستبيان مع الأستاذ المشرف للتأكد من عدم وجود أخطاء وأن جميع عبارات المحاور تشمل مفاهيم متغيرات الدراسة.

2. الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

بهدف التأكد من صحة الاستبيان وقدرته على تحقيق أهداف الدراسة، تم عرضه على مجموعة من أساتذة قسم المحاسبة والمالية بجامعة سكيكدة لأخذ آرائهم حول مدى كفاية وشمولية العبارات، وقد تم أخذ ملاحظاتهم ونصائحهم بعين الاعتبار من خلال حذف الأخطاء الاملائية والتكرار وعدم التناقض واستبدالها ليظهر الاستبيان في صورته النهائية كما هو مبين في الملحق (01).

3. وصف الاستبيان محل الدراسة:

تحتوي استمارة الاستبيان على جزئين: الجزء الأول تناول المعلومات الشخصية لعينة الدراسة، أما الجزء الثاني فتضمن الأسئلة المتعلقة بالفرضيات وينقسم بدوره إلى محورين هما:

- المحور الأول: استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في الشركات الاقتصادية بولاية سكيكدة والذي اشتمل على 20 عبارة.

- المحور الثاني: مستوى الأداء المالي للشركات الاقتصادية بولاية سكيكدة والذي اشتمل على 15 عبارة وقد تم تصنيف إجابات أفراد عينة الدراسة وفقا لسلم ليكارت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

من أجل تحليل البيانات المجمعة تم ترميز العبارات ووضع إجابات أفراد العينة في برنامج الحزمة الإحصائية، كما اعتمدنا على التقنيات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة؛
- معامل الفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة؛
- معامل الارتباط بيرسون (R) لتحديد العلاقة بين المتغير التابع والمستقل؛
- مقياس ليكارت الخماسي؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لكل عبارة ودرجة الموافقة عليها؛
- اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛
- الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع؛
- معامل التحديد (R^2) لمعرفة قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ويسمى أيضا بمعامل التفسير.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيكة

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، واختبار الانحدار الخطي لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل المعلومات الشخصية لعينة الدراسة حسب الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة والخبرة المهنية

الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

بهدف التعامل مع العينة وفق الجنس تم تقسيم الاختبارات إلى فئتين كما هو موضح في الجدول التالي:

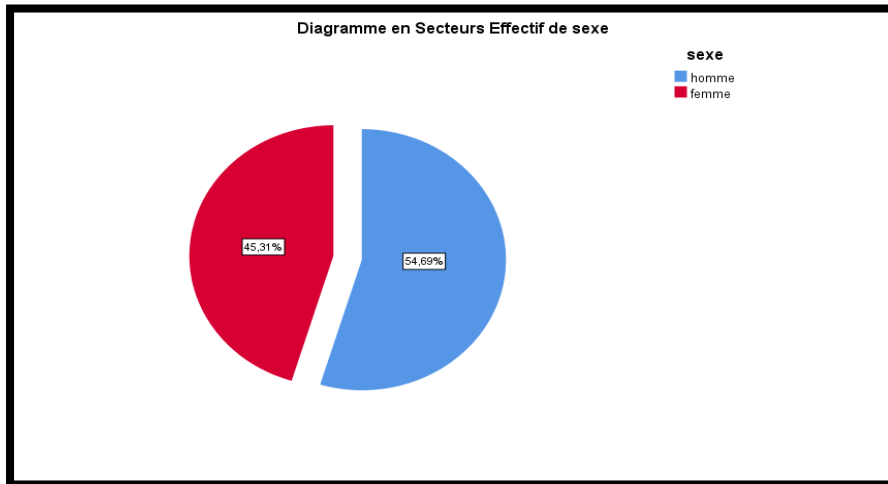
الجدول (2-2): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	35	54.7%
أنثى	29	45.3%
المجموع	64	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتبين من خلال الجدول أعلاه تقارب ملحوظ في عدد الذكور والإناث، إلا أن عدد الذكور كان أكبر من عدد الإناث بنسبة 4.9 %، حيث بلغت نسبة الذكور 54.7% أي ما يعادل 35 ذكر بينما قدرت نسبة الإناث بـ 45.3% أي 29 أنثى.

الشكل (2-2): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة

الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

بغية التعامل مع العينة وفق المؤهل العلمي تم تقسيم الاختيارات إلى أربع فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

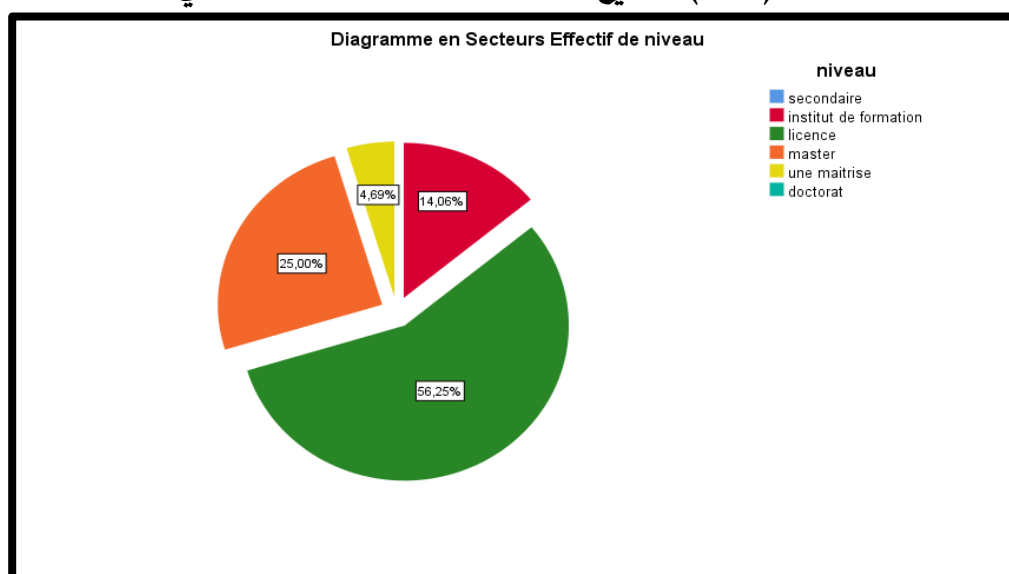
الجدول (2-3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
14.1%	9	معهد تكوين
56.3%	36	ليسانس
25%	16	ماستر
4.7%	3	شهادات عليا
100%	64	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول (2-3) أن معظم عينة الدراسة من حملة شهادة ليسانس والبالغ عددهم 36 عامل بنسبة 56.3% وهي أعلى نسبة تليها فئة العمال المتحصّلين على شهادة الماستر والذي كان عددهم 16 عامل بنسبة 25%، ثم فئة التكوين المهني البالغ عددهم 9 عمال بنسبة 14.1%، كما نلاحظ وجود نسبة قليلة من العمال المتحصّلين على شهادات عليا قدرت بـ 4.7% أي ما يعادل 3 عمال. ويمكن تفسير ذلك بأن أفراد العينة لديهم القدرة الكافية للإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة ويمكن الوثوق في النتائج المتحصّل عليها، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (2-3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة

الفرع الثالث: توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

بهدف التعامل مع العينة وفق التخصص العلمي تم تقسيم الاختيارات إلى 5 فئات كما هو موضح في

الجدول التالي:

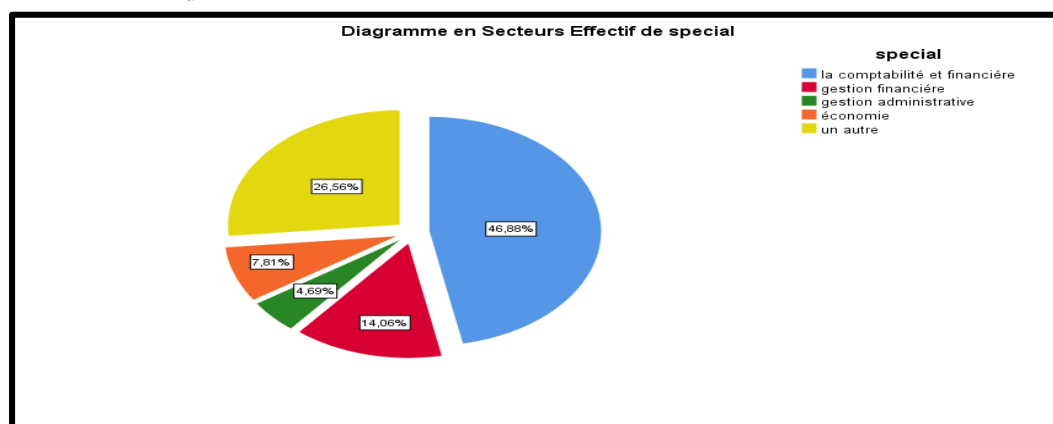
الجدول (2-4): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
46.9%	30	محاسبة ومالية
14.1%	9	إدارة مالية
4.7%	3	إدارة أعمال
7.8%	5	اقتصاد
26.6%	17	أخرى
100%	64	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول (2-4) أن أغلب العمال لديهم تخصص محاسبة ومالية حيث بلغت نسبة هذه الفئة 46.9% وعددها 30 عامل، تليها فئة التخصصات الأخرى بنسبة 26.6% والذي قدر عدد عمالها 17 عامل، إضافة إلى وجود فئة متوسطة الحجم متمثلة في العمال المتخصصين في الإدارة المالية بلغت نسبتهم 14.1% يقابلها 9 عمال، ومن جهة أخرى نلاحظ وجود فئة قليلة من العمال المتخصصين في إدارة الأعمال والاقتصاد متمثلة في 3 و 5 عمال على التوالي بنسبة 4.7% و 7.8%. ومنه نستنتج أن الفئة المستهدفة لهذه الدراسة هم أشخاص متخصصين في المحاسبة والمالية بالدرجة الأولى وتخصصات أخرى بالدرجة الثانية ما يجعلهم يقدمون أجوبة دقيقة وشاملة لمختلف زوايا موضوع الدراسة.

الشكل (2-4): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة

الفرع الرابع: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة:

يهدف التعامل مع العينة وفق الوظيفة تم تقسيم الاختيارات إلى 5 فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2-5): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

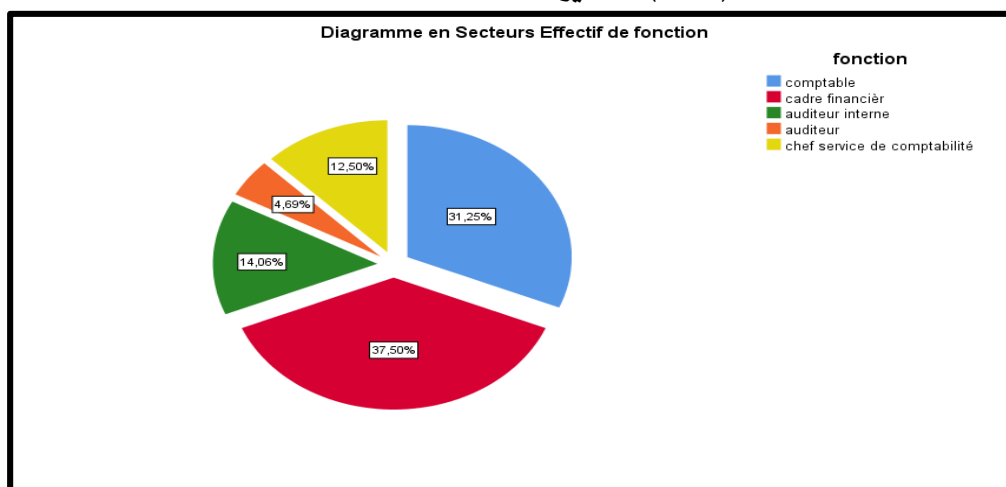
الوظيفة	التكرار	النسبة
محاسب	20	31.3%
إطار مالي	24	37.5%
مدقق داخلي	9	14.1%
مدقق خارجي	3	4.7%
رئيس مصلحة المحاسبة	8	12.5%
المجموع	64	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مفردات عينة الدراسة متنوعة المراكز الوظيفية بحيث نجد على رأسها ونسبة تقدر بـ 37.5% من العمال يشغلون منصب إطار مالي في المؤسسة وعددهم 24 عامل، أما فيما يخص وظيفة المحاسبة فقد سجلت نسبة 31.3% بما يعادل 20 عامل، مع وجود فئة متقاربة من المدققين الداخليين ورؤساء مصلحة المحاسبة قدر عددهم بـ 9 و 8 على التوالي بنسبة 14.1% و 12.5%، وفي الأخير نجد نسبة مشاركة المدقق الخارجي بـ 4.7% أي 3 مدققين خارجيين.

ومنه نستنتج أن الفئة المستهدفة لهذه الدراسة هم أشخاص ينشطون في الميدان المراد دراسته ما يجعلهم يقدمون أجوبة دقيقة وواضحة لدرايتهم الكافية بالموضوع.

الشكل (2-5): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيكة

الفرع الخامس: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

يهدف التعامل مع العينة وفق الخبرة المهنية تم تقسيم الاختيارات إلى 4 فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

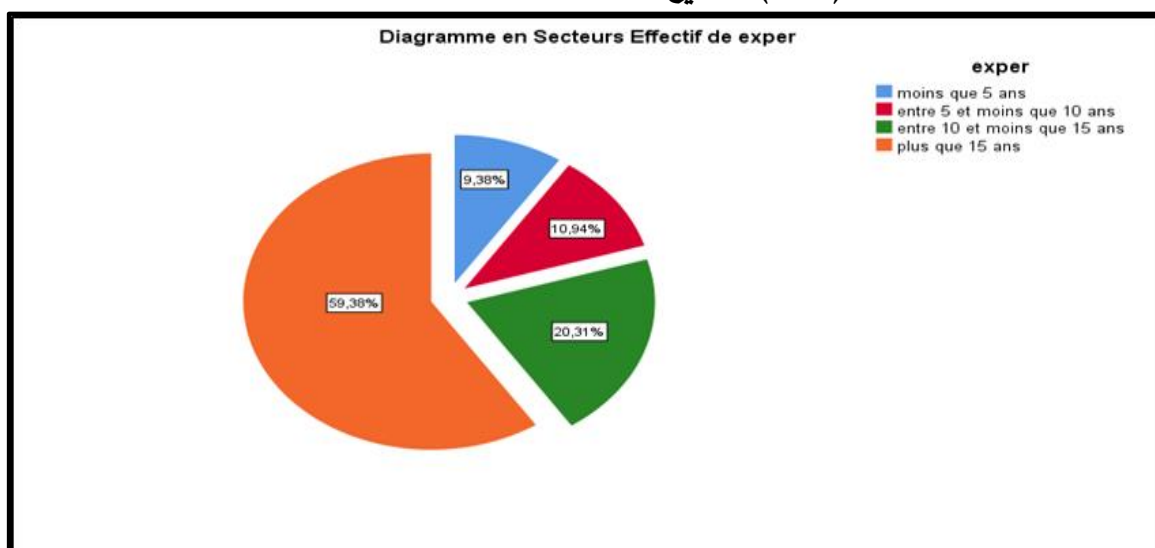
الجدول (2-6): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	6	9.4%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	7	10.9%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	13	20.3%
أكثر من 15 سنة	38	59.4%
المجموع	64	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتبين من خلال الجدول (2-6) أن أغلب العمال لديهم خبرة تفوق 15 سنة في العمل، حيث قدرت نسبتهم بـ 59.4% وكان عددهم 38 عامل، تليها الفئة التي تتراوح خبرتهم بين 10 وأقل من 15 سنة، بعدد 13 عامل ونسبة 20.3%، أما فئة العمال الذين تتراوح خبرتهم بين 5 سنوات وأقل من 10 سنوات، فقد بلغ عددهم 7 عمال بنسبة 10.9%، في حين سجلت فئة أقل من 5 سنوات أدنى نسبة، إذ بلغ عدد أفرادها 6 عمال فقط بنسبة 9.4%. ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن أغلب العمال لديهم خبرة تفوق 15 سنة، مما يمكننا من الحصول على معلومات أكثر دقة وموثوقية، نظرا لإلمام هؤلاء العمال الواسع بمتطلبات العمل وتفاصيله الميدانية.

الشكل (2-6): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

في ضوء النتائج المتحصل عليها والمتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، يتضح وجود تباين تخصصات أفراد العينة المستجوبة، غير أن النسبة الأكبر كانت من تخصص المحاسبة، باعتباره التخصص الأكثر

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيكة

ارتباطا بموضوع الدراسة، كما تضم العينة بعض التخصصات الأخرى ذات الصلة، والتي يمكن أن تساهم بدورها في تقديم وجهات نظر مكملية لموضوع البحث، كما تبين أن أغلب أفراد العينة من حاملي شهادة الليسانس وهو أمر منطقي نظرا لكون الالتحاق بمثل هذه الوظائف يتطلب في الغالب هذا المستوى العلمي، بالإضافة إلى ذلك يمتلك أفراد العينة خبرة مهنية مناسبة تمكنهم من فهم محتوى الاستبيان واستيعاب مختلف عباراته، مما ساعد على الحصول على إجابات دقيقة وموضوعية تدعم مصداقية النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل اتجاه آراء عينة الدراسة

الفرع الأول: صدق المحكمين:

للحصول على صدق المحكمين تم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة في مجال المحاسبة والمالية، بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بجامعة سكيكة لإجراء التعديلات عليها سواء في صياغة الفقرات أو حذف بعضها على ضوء مقترحاتهم، والتي ساهمت في إخراجه بصورته النهائية.

الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة:

يساهم صدق وثبات الدراسة في زيادة مصداقية النتائج المراد الوصول إليها من خلال أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان والقدرة على تعميمها على مجتمع الدراسة، إضافة إلى القدرة على اختبار صحة الفرضيات، ولتحقيق ذلك تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، ويمثل معامل ألفا كرونباخ أحد معاملات قياس ثبات وصدق البيانات، حيث تتراوح قيمته ما بين 0 و 1، وأدنى قيمة مقبولة إحصائيا له هي 0.6 فكلما اقتربت هذه القيمة من الواحد الصحيح، كلما دل ذلك على المستوى العال من ثبات أداة الدراسة.

الجدول (2-7): صدق وثبات أداة الدراسة لمحاور الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق
المحور الأول	20	0.819	0.90
المحور الثاني	15	0.790	0.88
المجموع	35	0.870	0.93

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول (2-7) بينت نتائج التحليل أن معامل الثبات لمختلف محاور الاستبيان تفوق معدل القبول والمتمثل في 0.6، حيث كان معامل الثبات في المحور الأول 0.819 ومعامل ثبات المحور الثاني 0.790، وقد قدر معامل ثبات الاستبيان ككل ب 0.870 وهو معامل مرتفع وقوي، وهذا يشير أن أداة الدراسة ثابتة وصادقة بدرجة كبيرة، وتحقق الغرض الذي وضعت من أجله.

الفرع الثالث: الاتساق الداخلي:

ويقصد به اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، وارتباط كل محور من محاور الاستبيان مع الاستبيان ككل، وهذا من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات الاستبيان ومجموع المحاور،

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة

حيث تكون علاقة الارتباط قوية إذا كان معامل بيرسون أكبر من 0.65، وتكون متوسطة إذا كان محصور بين 0.3 و0.65، وتكون ضعيفة إذا كان أقل من 0.3.

1- الاتساق الداخلي للمحور الأول: استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في الشركات الاقتصادية بولاية سكيكدة

1-1- الاتساق الداخلي للبعد الأول: استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الأصول والخصوم

الجدول (2-8): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	0.550**	0.000
02	0.620**	0.000
03	0.396**	0.001
04	0.660**	0.000
05	0.690**	0.000
06	0.675**	0.000
07	0.633**	0.000
08	0.485**	0.000
09	0.352**	0.004
10	0.280*	0.025
عند مستوى دلالة إحصائية 0.01**		
عند مستوى دلالة إحصائية 0.05*		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول (2-8) أن أغلب عبارات البعد الأول " استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الأصول والخصوم" لديها علاقة ارتباط موجبة مع البعد الذي تنتمي اليه، كما أن هناك 9 عبارات دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 وعبارة واحدة دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يمكن القول أن عبارات المحور الأول متناسقة داخليا.

1-2- الاتساق الداخلي للبعد الثاني: استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الإيرادات والمصروفات

الجدول (2-9): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
11	0.503**	0.000
12	0.527**	0.000
13	0.417**	0.001
14	0.460**	0.000

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة

0.000	**0.430	15
0.000	**0.463	16
0.000	**0.558	17
0.000	**0.715	18
0.000	**0.607	19
0.000	**0.586	20
عند مستوى دلالة إحصائية: 0.01*		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول (2-9) أن كل عبارات البعد الثاني "استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الإيرادات والمصروفات" لديها علاقة ارتباط موجبة مع البعد الذي تنتمي اليه، كما أن جميع هذه العبارات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01، ومنه فهي متناسقة داخليا.

2- الاتساق الداخلي للمحور الثاني: مستوى الأداء المالي للشركات الاقتصادية بولاية سكيكدة

2-1- الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول: ربحية الشركات

الجدول (2-10): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول

العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	**0.555	0.000
02	**0.658	0.000
03	**0.694	0.000
04	**0.589	0.000
05	**0.648	0.000
عند مستوى دلالة إحصائية: 0.01*		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

يوضح الجدول (2-10) أن جميع عبارات البعد الأول "ربحية الشركات" لديها علاقة ارتباط قوية مع المحور الثاني، وجميعها دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01، ومنه فهي متناسقة داخليا.

2-2- الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني: مديونية الشركات

الجدول (2-11): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني

العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	**0.720	0.000
02	**0.737	0.000

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة

0.000	**0.439	03
0.000	**0.806	04
0.000	**0.797	05
عند مستوى دلالة إحصائية: 0.01*		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

يتبين من خلال الجدول (2-11) أن كل عبارات البعد الثاني "مديونية الشركات" لديها علاقة ارتباط موجبة مع المحور الثاني الذي تنتمي إليه، كما أن جميع هذه العبارات دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01، منه فهي متناسقا داخليا.

2-3- الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث: مردودية الشركات

الجدول (2-12): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث

مستوى الدلالة	معدل الارتباط بيرسون	العبرة
0.000	**0.526	01
0.000	**0.536	02
0.000	**0.605	03
0.000	**0.573	04
0.000	**0.570	05
عند مستوى دلالة إحصائية: 0.01*		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتبين من خلال الجدول (2-12) أن كل عبارات البعد الثالث "مردودية الشركات" لديها علاقة ارتباط موجبة مع المحور الثاني الذي تنتمي إليه، كما أن جميع هذه العبارات دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01، منه فهي متناسقا داخليا.

3- الاتساق الداخلي لكل محور

الجدول (2-13): الاتساق الداخلي لكل محور

المحاور	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المحور الأول	**0.917	0.000
المحور الثاني	**0.836	0.000
عند مستوى دلالة إحصائية: 0.01*		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيدة

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول (2-13) أن كل عبارات محاور الاستبيان لديها علاقة ارتباط موجبة مع المحاور التي تنتمي إليها، ومنه فهي متناسقة داخليا، كما أن أغلب هذه العبارات دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 باستثناء عبارة واحدة كانت ذات مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على صدق عبارات محاور الاستبيان وارتباطها ببعضها البعض.

الفرع الرابع: مقياس ليكارت الخماسي:

لقياس درجة موافقة أفراد العينة المستجوبة اعتمدنا على مقياس ليكارت الخماسي من أجل تصميم استبيان الدراسة، وهو من أحد أكثر المقاييس استخداما لكونه يعطي حرية للمستجوبين في تقديم إجابات أكثر دقة، بحيث يختار المستجوبين الإجابة المناسبة والموافقة لأرائهم من بين خمس خيارات تتراوح بين (1-غير موافق بشدة، 2-غير موافق، 3-محايد، 4-موافق، 5-موافق بشدة)، بعد ذلك يتم احتساب المدى العام وفق القانون الآتي:

$$E = X_{\max} - X_{\min} = 5 - 1 = 4$$

ليتم بعدها تقسيم النتيجة على عدد فئات المقياس للحصول على أطوال الخلايا، وذلك على الآتي: $(0.8 = 4 \div 5)$ ثم إضافة القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للفئة الأولى، والذي يصبح (1.8) ثم تكرار نفس العملية إلى غاية الفئة الخامسة. والجدول (2-14) يبين طول الخلايا حسب مقياس ليكارت الخماسي.

الجدول (2-14): مقياس ليكارت الخماسي

قيمة المتوسط الحسابي	مستوى درجة الاتجاه	نوع الاتجاه
[1.79-1.00]	منخفض جدا	(-) سلبي
[2.59-1.80]	منخفض	(-) سلبي
[3.39-2.60]	متوسط	(.) غير متأكد
[4.19-3.40]	مرتفع	(+) إيجابي
[5.00-4.20]	مرتفع جدا	(+) إيجابي

المصدر: أيمن تيريرات، قياس التحفظ المحاسبي والعوامل محددة له في القوائم المالية للشركات الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 152.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيدة

الفرع الخامس: تحليل محاور الدراسة:

من خلال الإجابة على أسئلة الجزء الثاني من استمارة الاستبيان، استخدمنا أدوات الإحصاء الوصفي كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع محاور الدراسة بغرض معرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة، وتحديد الأهمية النسبية لكل عبارة.

1. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات المحور الأول "استخدام سياسات التحفظ المحاسبي للشركات الاقتصادية بولاية سكيدة":

الجدول (2-15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات المحور الأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
البعد الأول: استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الأصول والخصوم					
01	تفضل المؤسسة تخفيض قيمة أصولها في حالات عدم التأكد.	3.39	1.018	20	متوسط
02	تقوم المؤسسة بإعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل في حالة إثبات خسارة قيمة لتسريع عملية الإهلاك.	3.48	1.023	18	مرتفع
03	تفضل المؤسسة استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم أصولها.	3.83	0.725	10	مرتفع
04	يتم تقييم المخزون بالاعتماد على قاعدة التكلفة أو صافي القيمة قابلة للتحقق أيهما أقل.	3.81	0.814	11	مرتفع
05	تحرص المؤسسة على مراجعة قيمة الأصول بشكل دوري لضمان عدم المبالغة في تقييمها.	3.80	0.995	12	مرتفع
06	تلجأ المؤسسة إلى الاعتراف بالمؤونات وزيادة تقدير الالتزامات في ظل الظروف الغامضة.	3.84	0.859	9	مرتفع
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عدم التأكد عند تقدير قيمة الخصوم.	3.55	0.890	17	مرتفع
08	يتم تكوين مخصصات كافية لمواجهة الالتزامات المستقبلية المحتملة.	4.05	0.575	3	مرتفع
09	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن جميع التزاماتها المحتملة وفق لمبدأ التحفظ المحاسبي.	3.94	0.732	6	مرتفع
10	تسجل المؤسسة التزاماتها القصيرة الأجل بقيمتها الإسمية دون إجراء أي خصم.	3.70	0.770	13	مرتفع
البعد الثاني : استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الإيرادات والمصروفات					
11	تتجنب المؤسسة المبالغة في تقدير إيراداتها.	4.13	0.678	1	مرتفع
12	تحرص المؤسسة على عدم الاعتراف بالإيرادات إلا عند تحققها بشكل مؤكد.	4.02	0.845	4	مرتفع
13	تلجأ المؤسسة إلى الاعتراف بالإيرادات عند تحصيل عائد أو أداء خدمة.	3.89	0.594	7	مرتفع
14	يؤجل إثبات الإيرادات التي لم تستكمل شروط تحققها إلى فترات مالية لاحقة لتفادي المخاطر.	4.08	0.599	2	مرتفع
15	تقوم المؤسسة بتسجيل إيراداتها وفق طريقة الإنجاز التام.	3.64	0.861	14	مرتفع
16	تقوم المؤسسة بإثبات مصروفاتها خلال أقصر فترة زمنية ممكنة.	3.98	0.654	5	مرتفع
17	تعتمد المؤسسة على الاعتراف بعبء الكوارث كمصروف عند توفر إفصاح رسمي.	3.86	0.663	8	مرتفع

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيدة

18	تفضل المؤسسة تسجيل المصروفات بأعلى قيمة ممكنة في حالة عدم التأكد.	3.42	0.989	19	مرتفع
19	تقوم المؤسسة بتطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي من خلال تأخير الاعتراف بالإيرادات المتوقعة وتسريع المصروفات.	3.61	0.936	15	مرتفع
20	تلجأ المؤسسة إلى الإفصاح عن كافة الأعباء بما في ذلك الأعباء المحتملة، حتى وإن لم تتحقق فعلا.	3.59	0.971	16	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول (2-15) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارات المحور الأول الخاص "باستخدام سياسات التحفظ المحاسبي في الشركات الاقتصادية بولاية سكيدة" والذي تضمن بعدين أساسيين هما: البعد الأول: استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الأصول والخصوم واستخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الإيرادات والمصروفات.

بالنسبة للبعد الأول أظهرت نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لعبارات الاستبيان تراوحت بين 3.39 و4.05، وهي قيم تنتمي إلى المجال [3.40-4.19] من سلم ليكارت الخماسي والتي تشير إلى مستوى درجة موافقة "مرتفعة"، باستثناء العبارة رقم 01 التي سجلت أدنى متوسط حسابي بقيمة قدرت ب 3.39 والتي تنتمي إلى المجال [2.60-3.39] بدرجة موافقة "متوسط".

ومنه يمكن القول أن أغلب أفراد العينة لديهم توافق واضح حول اعتماد المؤسسة لسياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الأصول والخصوم خاصة ما يتعلق بتكوين مخصصات كافية لمواجهة الالتزامات المستقبلية والتزام المؤسسة بالإفصاح عن جميع التزاماتها وفق مبدأ التحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى وجود توافق معتبر حول ميل المؤسسة إلى تخفيض أصولها في حالات عدم التأكد.

أما فيما يخص البعد الثاني المتعلق باستخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الإيرادات والمصروفات، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لعباراته ما بين 3.42 و4.13 والتي تقع ضمن المجال [3.40-4.19] من مقياس ليكارت الخماسي وهي كلها ضمن مستوى درجة موافقة "مرتفع".

ويعكس ذلك وجود تطبيق واضح لسياسات التحفظ المحاسبي عند تقييم عناصر الإيرادات والمصروفات، ويظهر ذلك خصوصا في تجنب المؤسسة المبالغة في تقدير إيراداتها، وتأجيل اثبات الإيرادات التي لم تستكمل شروط تحققها إلى فترات لاحقة، بالإضافة إلى اثبات مصروفاتها في أقصر فترة زمنية ممكنة.

كما تشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت من 0.575 إلى 1.023 في كلا البعدين إلى وجود درجة مقبولة من التجانس في إجابات أفراد العينة، مما يعكس تقارب وجهات نظرهم حول مدى تطبيق المؤسسة لسياسات التحفظ المحاسبي.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة

2. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات المحور الثاني "مستوى الأداء المالي للشركات الاقتصادية بولاية سكيكدة":

الجدول (2-16): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات المحور الثاني

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
البعد الأول: ربحية الشركات					
01	تستخدم المؤسسة لقياس الربحية طرق وأساليب محاسبية دقيقة وشفافة	4.33	0.592	2	مرتفع جدا
02	تتمتع المؤسسة بقدرة على تحقيق نتائجها بأقل تكاليف ممكنة.	3.84	0.781	11	مرتفع
03	تعتمد المؤسسة على مجموعة من الاستراتيجيات الفعالة لزيادة الربحية.	4.13	0.577	5	مرتفع
04	تحرص المؤسسة على استغلال أصولها الثابتة والمتداولة بكفاءة عالية.	4.00	0.667	9	مرتفع
05	تعد التقلبات الاقتصادية والسياسات المحلية من العوامل المؤثرة في المؤسسة.	4.20	0.717	4	مرتفع جدا
البعد الثاني: مديونية الشركات					
06	تعتبر المديونية من بين المؤشرات ذات الأثر السلبي على ربحية المؤسسة.	3.83	0.808	12	مرتفع
07	تتأثر المؤسسة بحجم الديون، والذي يتم قياسه بقيمة الدين في الميزانية.	4.03	0.755	8	مرتفع
08	تلتزم المؤسسة بالحفاظ على نسبة المديونية مقبولة وفق المعايير المحاسبية والمالية.	4.09	0.526	7	مرتفع
09	تتعرض المؤسسة لصعوبات مالية نتيجة ارتفاع حجم الديون.	3.66	0.946	14	مرتفع
10	تعد نسبة المديونية لدى المؤسسة مقبولة وفق المعايير الأسواق المالية غير أنها قد تتعرض لصعوبات في الحصول على تمويل مستقبلي.	3.58	0.851	15	مرتفع
البعد الثالث: مردودية الشركات					
11	تسعى المؤسسة إلى تقليل التكاليف من أجل تحسين المردودية.	4.11	0.911	6	مرتفع
12	يعتبر تحسين المردودية المالية من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها المؤسسة	4.41	0.555	1	مرتفع جدا
13	ينخفض مستوى المردودية في حالة لجوء المؤسسة إلى الديون.	3.69	1.037	13	مرتفع
14	تتشكل المردودية من جملة من العناصر هي: الإنتاجية، الربحية، السيولة، كما تتأثر بدرجة الكفاءة والفاعلية.	3.95	0.700	10	مرتفع
15	تتأثر المردودية بعدة عوامل أهمها: الموارد البشرية والسياسات التنظيمية، والإنتاجية، ومستوى المنافسة.	4.27	0.672	3	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول (2-16) الذي تم اعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج spss، لحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارات المحور الثاني "مستوى الأداء المالي للشركات الاقتصادية بولاية سكيكدة" والذي تضمن 3 أبعاد أساسية هي: ربحية الشركات، مديونية الشركات ومردودية الشركات.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيكدة

بالنسبة للبعد الأول "ربحية الشركات"، تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين 3.84 و4.33 وهي قيم تشير إلى مستوى درجة موافقة "مرتفع" و"مرتفع جدا"، حيث سجلت العبارتين رقم 01 و05 أعلى متوسطات حسابية بقيمة 4.33 و4.20 على التوالي والتي تنحصر ضمن المجال [4.20-5.00] وتأخذ اتجاه "مرتفع جدا" من الموافقة، مما يدل على اهتمام المؤسسات باستخدام الطرق الأساليب المحاسبية الدقيقة والفعالة لقياس الربحية، وتأثرها بالتقلبات الاقتصادية والسياسات المحلية، بينما كانت باقي العبارات تقع ضمن المجال [3.40-4.19] من سلم ليكارت الخماسي وبدرجة موافقة "مرتفع".

أما بعد مديونية الشركات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية فيه بين 3.58 و4.09 حيث أن جميعها تقع ضمن المجال [3.40-4.19] من سلم ليكارت الخماسي والذي يشير إلى مستوى درجة موافقة "مرتفع" وقد سجلت العبارة "تلتزم المؤسسة بالحفاظ على نسبة المديونية مقبولة وفق المعايير المحاسبية والمالية." أعلى متوسط حسابي قدر ب 4.09 مما يدل على التزام المؤسسات بالحفاظ على توازنها المالي، في حين سجلت العبارة "تعد نسبة المديونية لدى المؤسسة مقبولة وفق المعايير الأسواق المالية غير أنها قد تتعرض لصعوبات في الحصول على تمويل مستقبلي." أقل متوسط حسابي بلغ 3.58، مع بقاء الاتجاه مرتفع.

وفيما يخص بعد مردودية الشركات فقد جاءت المتوسطات الحسابية بين 3.69 و4.41 وهي قيم تدل على الاتفاق بين أفراد العينة حول دور المردودية في تحسين أداء المؤسسة، حيث سجلت العبارتين رقم 02 و05 أعلى متوسطات حسابية بقيمة 4.41 و4.27 على التوالي والتي تقع ضمن المجال [4.20-5.00] من سلم ليكارت الخماسي والذي يشير إلى مستوى درجة موافقة "مرتفع جدا" مما يدل على أن تحسين المردودية من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، أن هذه الأخيرة تتأثر بعدة عوامل من بينها الموارد البشرية، والسياسات التنظيمية ومستوى المنافسة، بينما كانت باقي العبارات تقع ضمن المجال [3.40-4.19] من سلم ليكارت الخماسي وبدرجة موافقة "مرتفع".

كما تظهر قيم الانحراف المعياري التي تراوحت بين 0.526 و1.037، وجود تقارب نسبي في إجابات أفراد العينة وعدم وجود تشتت كبير مما يعزز موثوقية النتائج المتحصل عليها، وعليه يمكن القول أن أفراد العينة يتفقون بدرجة موافقة مرتفعة على أن الربحية، المديونية والمردودية تعتبر عوامل أساسية تؤثر في مستوى الأداء المالي للشركات.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة

3. المتوسطات الحسابية للانحراف المعياري لمحاور وأبعاد الاستبيان

الجدول (2-17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور وأبعاد الاستبيان

المحاور	العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
المحور الأول	استخدام سياسات التحفظ المحاسبي للشركات الاقتصادية بولاية سكيكدة	3.7805	0.39073	6	مرتفع
البعد الأول	استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الأصول والخصوم	3.7391	0.46003	7	مرتفع
البعد الثاني	استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الإيرادات والمصروفات	3.8219	0.41933	5	مرتفع
المحور الثاني	مستوى الأداء المالي للشركات الاقتصادية بولاية سكيكدة	4.0073	0.37994	3	مرتفع
البعد الأول	ربحية الشركات	4.1000	0.42013	1	مرتفع
البعد الثاني	مديونية الشركات	3.8375	0.56217	4	مرتفع
البعد الثالث	مردودية الشركات	4.0844	0.43760	2	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يوضح الجدول (2-17) الخاص بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور وأبعاد الاستبيان، أن جميع المحاور والأبعاد جاءت باتجاه مرتفع، مما يدل على وجود اتفاق بين أفراد العينة حول العبارات الواردة في الاستبيان، وهذا ما يعكس أهمية موضوع الدراسة بالنسبة للباحثين.

بالنسبة للمحور الأول المتعلق باستخدام سياسات التحفظ المحاسبي للشركات الاقتصادية بولاية سكيكدة فقد احتل الرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.7805 وانحراف معياري 0.39073 ومستوى درجة موافقة "مرتفع"، أما فيما يخص الأبعاد الخاصة بهذا المحور، فقد سجل البعد الأول الخاص بـ "استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الأصول والخصوم" متوسط حسابي قدره 3.7391 وانحراف معياري 0.46003 محتلا الرتبة السابعة، كما سجل البعد الثاني المتعلق بـ "استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الإيرادات والمصروفات" متوسط حسابي بلغت قيمته 3.8219 وانحراف معياري 0.41933 محتلا بذلك الرتبة الخامسة، مع بقاء الاتجاه مرتفع في كلا البعدين.

وعليه يمكن القول ان نتائج المحور الأول أكدت صحة الفرضية الأولى القائلة "تطبق المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة سياسات التحفظ المحاسبي عند اعدادها للقوائم المالية". وذلك لأن جميع المتوسطات الحسابية للمحور وأبعاده جاءت ضمن مستوى مرتفع، وهو ما يعكس موافقة افراد العينة على وجود تطبيق فعلي وواضح لسياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيكة

أما بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بمستوى الأداء المالي للشركات الاقتصادية بولاية سكيكة فقد احتل الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.0073 وانحراف معياري 0.37994 ومستوى درجة موافقة "مرتفع" مما يدل على إدراك أفراد العينة لأهمية الأداء المالي داخل المؤسسات، وبالنسبة لأبعاده فقد سجل البعد الأول الخاص بـ "ربحية الشركات" متوسط حسابي 4.1000 وانحراف معياري 0.42013 محتلا الرتبة الأولى في الجدول، ما يشير إلى الأهمية الكبيرة لربحية الشركات باعتبارها مؤشرا أساسيا للحكم على الأداء المالي للمؤسسة، بينما احتل البعد الثاني المتعلق بـ "مديونية الشركات" المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.8375 وانحراف معياري 0.56217 وهو ما يشير دراك أفراد العينة لتأثير المديونية على وضعية المالية للمؤسسة.

كما جاء البعد الثالث الخاص بـ "بمردودية الشركات" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.0844 وانحراف معياري 0.43760 مما يعكس اتفاق أفراد العينة حول أهمية المردودية في تحسين كفاءة المؤسسة وتحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: ربط النتائج بالفرضيات وتفسيرها

إن الهدف الأساسي لاستقصاء آراء المحاسبين، المدققين، الإطارات المالية ورؤساء مصلحة المحاسبة، هو اختبار صحة الفرضيات وتفسيرها وسنحاول في هذا المطلب تحقيق ذلك.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي

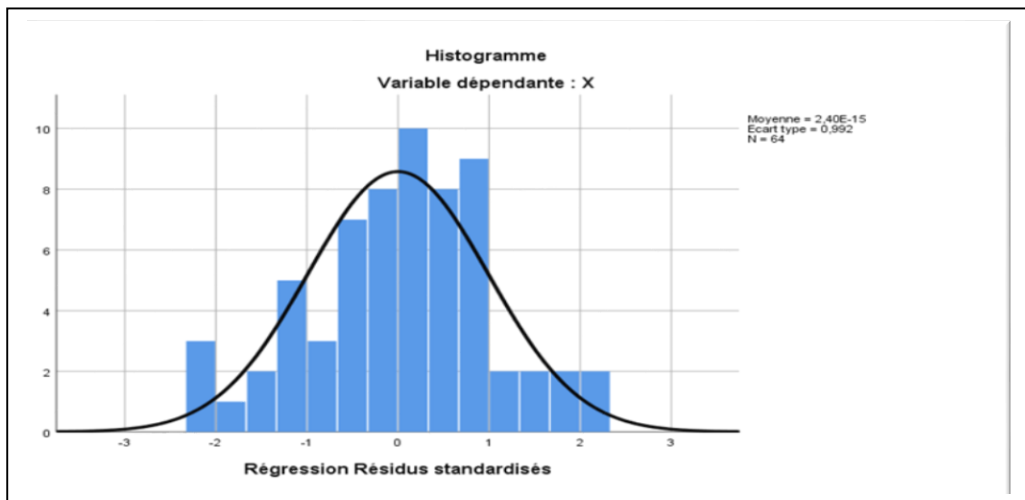
من أجل تحديد نوع التحليل الإحصائي الممكن استخدامه في الدراسة لا بد من التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بالاعتماد على الاختبار الإحصائي Smirnov-kolmogorov.

وقد تم الاعتماد على نوعين من الفرضيات هما:

H0: "البيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي"

H1: "البيانات تتبع التوزيع الطبيعي"

الشكل (2-7): المنحنى البياني للتوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيكة

إن التوزيع الطبيعي للمدرج التكراري أعلاه يوضح أن إجابات أفراد العينة تتوزع طبيعياً، ومنه يتم قبول الفرضية H1 "البيانات تتبع التوزيع الطبيعي" وأن الاختبار الإحصائي المناسب هو تحليل التباين الأحادي ANOVA.

الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

بعد القيام بتحليل آراء أفراد عينة الدراسة وإظهار الاتجاه العام لكل عبارة من عبارات الاستبيان، سنقوم باختبار صحة الفرضيات الموضوعة بناءً على المعلومات التي تم تحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية spss للعلوم الاجتماعية، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

1. قاعدة القرار:

تضمنت قاعدة القرار رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 5%، أي أن مستوى الثقة هو 95% بالإضافة إلى أن الدلالة الإحصائية T والاحصائية F هي دالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، عندئذ قبول الفرضية الرئيسية القائلة بأن "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكة وأدائها المالي".

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

من أجل تحديد العلاقة بين "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكة في مجال تقييم الأصول والخصوم وأدائها المالي" تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط، والذي تظهر معادلته في الشكل: $Y=ax+b$.

وقد تم الاعتماد على نوعين من الفرضيات هما:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكة في مجال تقييم الأصول والخصوم وأدائها المالي.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكة في مجال تقييم الأصول والخصوم وأدائها المالي.

الجدول (2-18): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

المعنوية الكلية لنموذج الانحدار				القدرة التفسيرية		المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار	
F	مستوى الدلالة	R	R2		B	T	مستوى الدلالة
18.286	0.000	0.477	0.228	الثابت	1.423	2.617	0.011
				البعد الأول	0.578	4.276	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

سكيكدة

من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الأصول والخصوم وأدائها المالي." "الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F بلغت 18.286، وأن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار التباين ANOVA بلغت 0.000، وهي أقل من 5% مما يعني أن معامل التحليل لنموذج الدراسة يختلف بشكل جوهري عن 0، وأن واحد على الأقل من معاملات الانحدار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على الأداء المالي.

كما يبين الجدول (2-18) وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والخصوم والمتغير التابع، حيث بلغ معامل الارتباط 0.477 ومستوى المعنوية 0.011 وهي أقل من 5%، كما بلغت القيمة التفسيرية للنموذج 0.228 وهذا يدل على أن المتغير المستقل يفسر ما يعادل نسبته 22.8% من التباين الحاصل في المتغير التابع، وأن 77.2% من التباين الغير مفسر يعود لعوامل أخرى.

كما يبين الجدول أن عبارات البعد الأول لها تأثير معنوي وإحصائي على المتغير التابع، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والخصوم 0.578 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 5% وعليه يتم قبول الفرضية القائلة : "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الأصول والخصوم وأدائها المالي." ورفض الفرضية العدمية " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الأصول والخصوم وأدائها المالي."

ويمكن تلخيص هذا الأثر في معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

$$Y=0.578x+1.423$$

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

وقد تم الاعتماد على نوعين من الفرضيات هما:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم المصروفات والايرادات وأدائها المالي.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم المصروفات والايرادات وأدائها المالي.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة

الجدول (2-19): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

المعنوية الكلية لنموذج الانحدار				القدرة التفسيرية		المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار	
F	مستوى الدلالة	R	R2		B	T	مستوى الدلالة
20.132	0.000	0.495	0.245	الثابت	1.629	3.319	0.002
				البعد الثاني	0.547	4.487	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم المصروفات والايادات وأدائها المالي." "الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F بلغت 20.132، وأن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار التباين ANOVA بلغت 0.000، وهي أقل من 5% مما يعني أن معامل التحليل لنموذج الدراسة يختلف بشكل جوهري عن 0، وأن واحد على الأقل من معاملات الانحدار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على الأداء المالي.

كما يبين الجدول (2-19) وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصروفات والايادات والمتغير التابع، حيث بلغ معامل الارتباط 0.495 ومستوى المعنوية 0.002 وهي أقل من 5%، كما بلغت القيمة التفسيرية للنموذج 0.245 وهذا يدل على أن المتغير المستقل يفسر ما يعادل نسبته 24.5% من التباين الحاصل في المتغير التابع، وأن 75.5% من التباين الغير مفسر يعود لعوامل أخرى.

كما يبين الجدول أن عبارات البعد الثاني لها تأثير معنوي وإحصائي على المتغير التابع، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصروفات والايادات 0.547 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 5% وعليه يتم قبول الفرضية القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم المصروفات والايادات وأدائها المالي." ورفض الفرضية العدمية "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم المصروفات والايادات وأدائها المالي".

ويمكن تلخيص هذا الأثر في معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

$$Y = 0.547x + 1.629$$

4. اختبار الفرضية الرئيسية:

وقد تم الاعتماد على نوعين من الفرضيات هما:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة وأدائها المالي.

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة وأدائها المالي.

الجدول (2-20): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية

المعنوية الكلية لنموذج الانحدار			القدرة التفسيرية		المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار		
F	مستوى الدلالة	R	R2		B	T	مستوى الدلالة
26.470	0.000	0.547	0.299	الثابت	1.526	3.468	0.001
				المحور الأول	0.563	5.145	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة وأدائها المالي." الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F بلغت 26.470، وأن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار التباين ANOVA بلغت 0.000، وهي أقل من 5% مما يعني أن معامل التحليل لنموذج الدراسة يختلف بشكل جوهري عن 0، وأن واحد على الأقل من معاملات الانحدار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على الأداء المالي.

كما يبين الجدول (2-20) وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي والمتغير التابع، حيث بلغ معامل الارتباط 0.547 ومستوى المعنوية 0.001 وهي أقل من 5%، كما بلغت القيمة التفسيرية للنموذج 0.299 وهذا يدل على أن المتغير المستقل يفسر ما يعادل نسبته 29.9% من التباين الحاصل في المتغير التابع، وأن 71.1% من التباين الغير مفسر يعود لعوامل أخرى.

كما يبين الجدول أن عبارات المحور الأول لها تأثير معنوي وإحصائي على المتغير التابع، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي 0.563 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 5% وعليه يتم قبول الفرضية القائلة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة وأدائها المالي." ورفض الفرضية العدمية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة وأدائها المالي".

وعليه تكون معادلة الانحدار الخطي البسيط من الشكل:

$$Y=0.563x+1.526$$

الفصل الثاني: أثر تطبيق سياسات التحفظ على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية

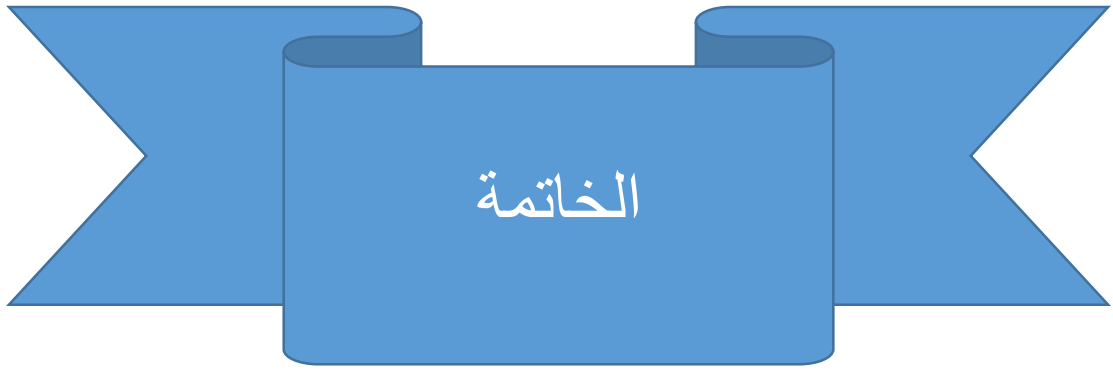
سكيكدة

خلاصة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لأثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة، حيث تم التطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة والتعرف عليه، بالإضافة إلى عرض النتائج المتحصل عليها من خلال أداة الدراسة المتمثلة في استمارة استبيان موزعة على 10 مؤسسات اقتصادية بولاية سكيكدة ومن ثم تحليلها وتفسيرها اعتمادا على مخرجات الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وباستخدام جملة من أساليب المعالجة الإحصائية قمنا بتحديد خصائص عينة الدراسة لمعرفة الفئة المستهدفة أولا، وبعدها اثبات صدق وثبات أداة الدراسة ومدى ترابط مكونات الاستبيان فيما بينها، كما تم تحليل آراء عينة الدراسة ومعرفة اتجاهاتهم. وفي الأخير قمنا باختبار صحة فرضيات الدراسة.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الفصل ما يلي:

- وجود مستوى مرتفع لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية لولاية سكيكدة عند اعدادها للقوائم المالية؛
- وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الأصول والخصوم وأدائها المالي؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم المصروفات والإيرادات وأدائها المالي؛
- توجد علاقة ارتباط قوية وموجبة وذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة وأدائها المالي؛



الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تم ابراز الأثر الذي يلعبه التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في " ما هو أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة على أدائها المالي؟" بالإضافة إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية المنبثقة منها.

وبناء على ما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

1- نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة في النقاط التالية:

1-1. النتائج النظرية:

- التحفظ المحاسبي هو رد فعل للمخاطر وحالات عدم التأكد، لضمان أن المؤسسات قد أخذت هذه المخاطر بعين الاعتبار بشكل كاف.
- يرفع التحفظ المحاسبي من درجة الموضوعية للمعلومات المحاسبية المقدمة عندما يتم استعماله في اعداد القوائم المالية.
- يساعد الأداء المالي المستثمرين في تحليل وتفسير البيانات المالية ودراسة التفاعل بينها لاتخاذ القرار اللازم.
- تعتبر سياسة التحفظ المحاسبي أداة تضمن عدم تضخيم مؤشرات الأداء المالي وتقديم صورة حقيقية للوضع المالية للمؤسسة.

1-2. النتائج التطبيقية:

من خلال الدراسة الميدانية التي اجريناها في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة تم التوصل إلى ما يلي:

- موافقة اغلبية افراد العينة على وجود مستوى مرتفع لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية لولاية سكيكدة عند اعدادها للقوائم المالية.
- تأييد اغلبية افراد العينة بأن تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة لها أثر مرتفع في مجال تقييم الأصول والخصوم على أدائها المالي.
- تأييد اغلبية افراد العينة بأن تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة لها أثر مرتفع في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات على أدائها المالي.

الخاتمة

- موافقة اغلبية افراد العينة على وجود علاقة موجبة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية لولاية سكيكدة وأدائها المالي.

اثبات الفرضية الرئيسية: "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية لولاية سكيكدة على أدائها المالي".

يتضح من خلال التحليل الاحصائي أنه تم قبول الفرضية القائلة بأنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية لولاية سكيكدة وأدائها المالي" ورفض الفرضية العدمية القائلة بأنه: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية لولاية سكيكدة وأدائها المالي".

اثبات الفرضية الفرعية الأولى: "تطبق المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة سياسات التحفظ المحاسبي عند اعدادها للقوائم المالية".

من خلال آراء عينة الدراسة التي كانت معظمها في اتجاه موجب وبالا اعتماد على المتوسطات الحسابية تم تأكيد صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة: "تطبق المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة سياسات التحفظ المحاسبي عند اعدادها للقوائم المالية".

اثبات الفرضية الفرعية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الأصول والخصوم على أدائها المالي".

تبين من خلال التحليل الاحصائي أنه تم قبول الفرضية القائلة بأنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الأصول والخصوم على أدائها المالي" ورفض الفرضية العدمية القائلة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الأصول والخصوم على أدائها المالي".

اثبات الفرضية الفرعية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات على أدائها المالي".

تبين من خلال التحليل الاحصائي أنه تم قبول الفرضية القائلة بأنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات على أدائها المالي" ورفض الفرضية العدمية القائلة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات على أدائها المالي".

3- مقترحات الدراسة:

- من خلال النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة يمكن تقديم المقترحات التالية:
- تعزيز الالتزام بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بما يضمن رفع مصداقية المعلومات المالية.
 - تنظيم دورات تكوينية للمحاسبين والمهنيين حول أهمية التحفظ المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية.
 - تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تبني ممارسات محاسبية كثر تحفظا للحد من مخاطر التلاعب المالي.
 - مواكبة التطورات والمعايير المحاسبية الحديثة لضمان التطبيق الفعال لمبدأ التحفظ المحاسبي.
 - إلزام الشركات الجزائرية بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي.

4- آفاق الدراسة:

في ضوء النتائج المتوصل اليها، تبرز مجموعة من الافاق البحثية التي يمكن أن تشكل امتدادا لهذه الدراسة وتساهم في تطويرها مستقبلا:

- دور سياسات التحفظ المحاسبي في تعزيز حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية.
- دراسة أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية.
- دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل سياسات التحفظ المحاسبي.
- دراسة أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الاعمال الجزائرية.
- دراسة العلاقة بين سياسات التحفظ المحاسبي ومستوى المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

_ عبد الحليم كراجة، علي ربابعة، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان 2006،

_ مصطفى يوسف كافي، إدارة رأس المال العامل، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2017

_ نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2019

2. الأطروحات:

_ أحمد شعشوع، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، مركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2020-2021

_ أيمن تيريرات، قياس التحفظ المحاسبي والعوامل المحددة له في القوائم المالية للشركات الجزائرية، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة الجزائر، 2022-2023

_ إسماعيل قزال، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي SCf، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017-2018.

_ صبرينة شراقة، أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018-2019.

3. المجلات:

_ أيمن تيريرات، بلال كيموش، العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، سبتمبر 2022.

_ أيمن تيريرات وآخرون، التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، سكيكدة الجزائر، 2021.

_ أيمن عطوة عزازي سليم، السعيد عبد العظيم طلبة الشراقي، أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين القرارات المالية للشركات واحتمالية التعثر المالي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 6، العدد 02، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، جويلية 2025.

قائمة المراجع

- الحسين رمضان السريتي، العوامل المؤثرة في مستوى استخدام التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 22، جامعة مصراتة ليبيا، جويلية 2022.
- السعيد عبد العظيم طلبة الشراوي، تأثير التحفظ على سياسة توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الزقازيق، مصر، جانفي 2024.
- بكير حامي، نبيل حليمي، الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سبتمبر 2024.
- تقي الدين بوقول، ياسمين بلوم، اتجاهات البحث العلمي في الأداء المالي، المجلة العربية لعلم الترجمة، المجلد 04، العدد 13، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2025.
- حنان بن العمودي، أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 01، ورقلة الجزائر، 2023.
- خديجة بن ناصر، إبراهيم براهيمية، أثر تطبيق التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 11، عدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، افريل 2025.
- خلف الله بن يوسف، زبير عياش، قياس أثر تبني سياسة التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب في القوائم المالية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، الجزائر، 10 فيفري 2021.
- رجب محمد عمران، تأثير التكلفة متباينة السلوك على مستويات التحفظ المحاسبي خلال مراحل دورة حياة الشركة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 6، العدد 01، جامعة دمياط، مصر، جانفي 2025.
- عصام بوزيد، حنان بن العمودي، قياس وتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي في تقارير مالية وتكلفة رأس المال، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09، العدد 01، 2023.
- عفاف زهراوين، أمينة صويلح، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة قسنطينة، الجزائر، سبتمبر 2022.
- مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات النسب وتقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2021.
- مصطفى يوسف كافي، إدارة رأس المال العامل، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2017.
- موسى كاظم الياسري، عماد محمد فرحان، تبني سياسة التحفظ المحاسبي في قائمتي الدخل والميزانية، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 46، جامعة واسط، العراق، 2023.
- هدى بورفيس، دراسة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام المؤشرات المالية والنسب المالية، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 15، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، نوفمبر 2024.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Khadidja Benaziza, Abir Lekhchine, Accounting Conservatism in International Accounting practices, Arsad journal for Economic and Management Studies, volume 06, Issue 02, University of 20 August 1955 Skikda, Algeria, 2023.
- Zakaria Demdoun Et al, La contribution des pratiques du conservatisme comptable à l'amélioration de la qualité des financiers dans l'environnement algérien, Roa Iktissdia Review, V10, N 02, Université Eloued, Algérie, 2020.

الملحق رقم (1): استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

استمارة استبيان:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، نهدىكم أطيب التحيات أما بعد:

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي أعدت في إطار إنجاز بحث علمي، والذي يتمحور حول "أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي" والذي يندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق.

يهدف هذا الاستبيان إلى جمع آراء ومعلومات من ذوي الخبرة والمختصين في مجال المحاسبة والمالية بالإضافة إلى فئة المدققين الداخليين والخارجيين، من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة.

نرجو منكم التفضل بالإجابة على الأسئلة بكل موضوعية ودقة، لما في ذلك من أهمية في دعم نتائج هذا البحث وتحقيق أهدافه، كما نؤكد أن المعلومات المقدمة ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكم على تعاونكم ومساهمتمكم القيمة.

تحت إشراف الأستاذ:

د. تيريات أيمن

من إعداد الطالبتين:

_ بن موسى هاجر

_ حجام سليمة

الجزء الأول: معلومات عامة

نرجو من سيادتكم وضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

☐ أنثى

1. الجنس: ذكر ☐

2. المؤهل العلمي: معهد تكوين ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

3. التخصص العلمي: محاسبة ومالية ☐ إدارة مالية ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ أخرى ☐

4. الوظيفة: محاسب ☐ إطار مالي ☐ مدقق داخلي ☐ مدقق خارجي ☐ رئيس مصلحة المحاسب ☐

5. الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى أقل من 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

الملاحق

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة

الرجاء توضيح وجهة نظرك الشخصية نحو كل عبارة وذلك بوضع علامة (X) أمام الإجابة المتوافقة مع رأيك:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول : استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عناصر الأصول والخصوم						
1	تفضل المؤسسة تخفيض قيمة أصولها في حالات عدم التأكد.					
2	تقوم المؤسسة بإعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل في حالة إثبات خسارة قيمة لتسريع عملية الإهلاك.					
3	تفضل المؤسسة استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم أصولها.					
4	يتم تقييم المخزون بالاعتماد على قاعدة التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.					
5	تحرص المؤسسة على مراجعة قيمة الأصول بشكل دوري لضمان عدم المبالغة في تقييمها.					
6	تلجأ المؤسسة إلى الاعتراف بالمؤونات وزيادة تقدير الالتزامات في ظل الظروف الغامضة.					
7	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عدم التأكد عند تقدير قيمة الخصوم.					
8	يتم تكوين مخصصات كافية لمواجهة الالتزامات المستقبلية المحتملة.					
9	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن جميع التزاماتها المحتملة وفقا لمبدأ التحفظ المحاسبي.					
10	تسجل المؤسسة التزاماتها القصيرة الأجل بقيمتها الإسمية دون إجراء أي خصم.					
البعد الثاني: استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في تقييم عن الإيرادات والمصروفات						
11	تتجنب المؤسسة المبالغة في تقدير إيراداتها.					
12	تحرص المؤسسة على عدم الاعتراف بالإيرادات إلا عند تحققها بشكل مؤكد.					
13	تلجأ المؤسسة إلى الاعتراف بالإيرادات عند تحصيل عائد أو أداء خدمة.					
14	يؤجل إثبات الإيرادات التي لم تستكمل شروط تحققها إلى فترات مالية لاحقة لتفادي المخاطر.					
15	تقوم المؤسسة بتسجيل إيراداتها وفق طريقة الإنجاز التام.					
16	تقوم المؤسسة بإثبات مصروفاتها خلال أقصر فترة زمنية ممكنة.					
17	تعتمد المؤسسة على الاعتراف بعبء الكوارث كمصروف عند توفر إفصاح رسمي.					
18	تفضل المؤسسة تسجيل المصروفات بأعلى قيمة ممكنة في حالة عدم التأكد.					
19	تقوم المؤسسة بتطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي من خلال تأخير الاعتراف بالإيرادات المتوقعة وتسريع المصروفات.					
20	تلجأ المؤسسة إلى الإفصاح عن كافة الأعباء بما في ذلك الأعباء المحتملة، حتى وإن لم تتحقق فعلا.					

الملاحق

المحور الثاني : مستوى الأداء المالي للشركات الاقتصادية بولاية سكيكدة

يرجى تحديد درجة موافقتك على كل عبارة بوضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول : ربحية الشركات						
1	تستخدم المؤسسة لقياس الربحية طرق وأساليب محاسبية دقيقة وشفافة.					
2	تتمتع المؤسسة بقدرة على تحقيق نتائجها بأقل تكاليف ممكنة.					
3	تعتمد المؤسسة على مجموعة من الاستراتيجيات الفعالة لزيادة الربحية.					
4	تحرص المؤسسة على استغلال أصولها الثابتة والمتداولة بكفاءة عالية.					
5	تعد التقلبات الاقتصادية والسياسات المحلية من العوامل المؤثرة في المؤسسة.					
البعد الثاني: مديونية الشركات						
6	تعتبر المديونية من بين المؤشرات ذات الأثر السلبي على ربحية المؤسسة.					
7	تتأثر المؤسسة بحجم الديون، والذي يتم قياسه بقيمة الدين في الميزانية.					
8	تلتزم المؤسسة بالحفاظ على نسبة المديونية مقبولة وفق المعايير المحاسبية والمالية.					
9	تتعرض المؤسسة لصعوبات مالية نتيجة ارتفاع حجم الديون.					
10	تعد نسبة المديونية لدى المؤسسة مقبولة وفق المعايير الأسواق المالية غير أنها قد تتعرض لصعوبات في الحصول على تمويل مستقبلي.					
البعد الثالث: مردودية الشركات						
11	تسعى المؤسسة إلى تقليل التكاليف من أجل تحسين المردودية.					
12	يعتبر تحسين المردودية المالية من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها المؤسسة					
13	ينخفض مستوى المردودية في حالة لجوء المؤسسة إلى الديون.					
14	تتشكل المردودية من جملة من العناصر هي: الإنتاجية، الربحية، السيولة، كما تتأثر بدرجة الكفاءة والفاعلية.					
15	تتأثر المردودية بعدة عوامل أهمها: الموارد البشرية والسياسات التنظيمية، والإنتاجية، ومستوى المنافسة.					

الملاحق

الملحق رقم (2): قائمة الأساتذة المحكمين

الجامعة	الاسم واللقب	الرقم
جامعة 20 أوت 1955	د. بلال كيموش	01
جامعة 20 أوت 1955	د. نور الدين مزياني	02
جامعة 20 أوت 1955	د. وفاء بوقفة	03

الملحق رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

Sexe		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	homme	35	54,7	54,7	54,7
	femme	29	45,3	45,3	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

الملحق رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

Niveau		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	institut de formation	9	14,1	14,1	14,1
	licence	36	56,3	56,3	70,3
	master	16	25,0	25,0	95,3
	unemaitrise	3	4,7	4,7	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

الملحق رقم (5): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

Special		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	la comptabilité et financière	30	46,9	46,9	46,9
	gestionfinancière	9	14,1	14,1	60,9
	gestion administrative	3	4,7	4,7	65,6
	économie	5	7,8	7,8	73,4
	un autre	17	26,6	26,6	100,0

الملاحق

	Total	64	100,0	100,0	
--	-------	----	-------	-------	--

الملحق رقم (6): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

Function					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide		20	31,3	31,3	31,3
	cadre financier	24	37,5	37,5	68,8
	auditeur interne	9	14,1	14,1	82,8
	auditeur	3	4,7		87,5
	comptable			4,7	
	Che service de comptabilité	8	12,5	12,5	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

الملحق رقم (7): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

Exper					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentage cumulé
Valide	moins que 5 ans	6	9,4	9,4	9,4
	entre 5 et moins que 10 ans	7	10,9	10,9	20,3
	entre 10 et moins que 15 ans	13	20,3	20,3	40,6
	plus que 15 ans	38	59,4	59,4	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

الملحق رقم (8): معامل ألفا كرونباخ للمحور الاول

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
,819	20

الملحق رقم (9): معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
,790	15

الملحق رقم (10): معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
,870	35

الملحق رقم (11): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول للمحور الأول

Corrélations		X1
X1	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	64
a1	Corrélation de Pearson	,550**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
a2	Corrélation de Pearson	,620**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
a3	Corrélation de Pearson	,396**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	64
a4	Corrélation de Pearson	,660**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
a5	Corrélation de Pearson	,690**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
a6	Corrélation de Pearson	,675**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
a7	Corrélation de Pearson	,633**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
a8	Corrélation de Pearson	,485**

	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
a9	Corrélation de Pearson	,352**
	Sig. (bilatérale)	,004
	N	64
a10	Corrélation de Pearson	,280*
	Sig. (bilatérale)	,025
	N	64

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم (12): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني للمحور الأول

		X2
X2	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	64
b1	Corrélation de Pearson	,503**
	Sig. (bilatérale)	,000,
	N	64
b2	Corrélation de Pearson	,527**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
b3	Corrélation de Pearson	,417**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	64
b4	Corrélation de Pearson	,460**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
b5	Corrélation de Pearson	,430**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
b6	Corrélation de Pearson	,463**
	Sig. (bilatérale)	,000,
	N	64
b7	Corrélation de Pearson	,558**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
b8	Corrélation de Pearson	,715**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
b9	Corrélation de Pearson	,607**

b10	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
	Corrélation de Pearson	,586**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق (13): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول للمحور الثاني

	y1	
y1	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	64
c1	Corrélation de Pearson	,555**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
c2	Corrélation de Pearson	,658**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
c3	Corrélation de Pearson	,694**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
c4	Corrélation de Pearson	,589**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
c5	Corrélation de Pearson	,648**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق (14): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني للمحور الثاني

		y2
y2	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	64
d1	Corrélation de Pearson	,720**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
d2	Corrélation de Pearson	,737**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
d3	Corrélation de Pearson	,439**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
d4	Corrélation de Pearson	,806**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
d5	Corrélation de Pearson	,797**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق (15): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث للمحور الثاني

		y3
y3	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	64
e1	Corrélation de Pearson	,526**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
e2	Corrélation de Pearson	,536**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
e3	Corrélation de Pearson	,605**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
e4	Corrélation de Pearson	,573**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64
e5	Corrélation de Pearson	,570**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	64

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملاحق

الملحق رقم (16): الاتساق الداخلي لبعد لكل المحاور

Corrélations			
	Z	X	Y
Z	1	,917**	,836**
Corrélation de Pearson		,000	,000
Sig. (bilatérale)			
N	64	64	64
X	,917**	1	,547**
Corrélation de Pearson	,000		,000
Sig. (bilatérale)			
N	64	64	64
Y	,836**	,547**	1
Corrélation de Pearson	,000	,000	
Sig. (bilatérale)			
N	64	64	64

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الاول

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
a1	64	3,39	1,018
a2	64	3,48	1,023
a3	64	3,83	,725
a4	64	3,81	,814
a5	64	3,80	,995
a6	64	3,84	,859
a7	64	3,55	,890
a8	64	4,05	,575
a9	64	3,94	,732
a10	64	3,70	,770
b1	64	4,13	,678
b2	64	4,02	,845
b3	64	3,89	,594
b4	64	4,08	,599
b5	64	3,64	,861
b6	64	3,98	,654
b7	64	3,86	,663
b8	64	3,42	,989
b9	64	3,61	,936
b10	64	3,59	,971
N valide (liste)	64		

الملحق (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
c1	64	4,33	,592
c2	64	3,84	,781
c3	64	4,13	,577
c4	64	4,00	,667
c5	64	4,20	,717
d1	64	3,83	,808
d2	64	4,03	,755

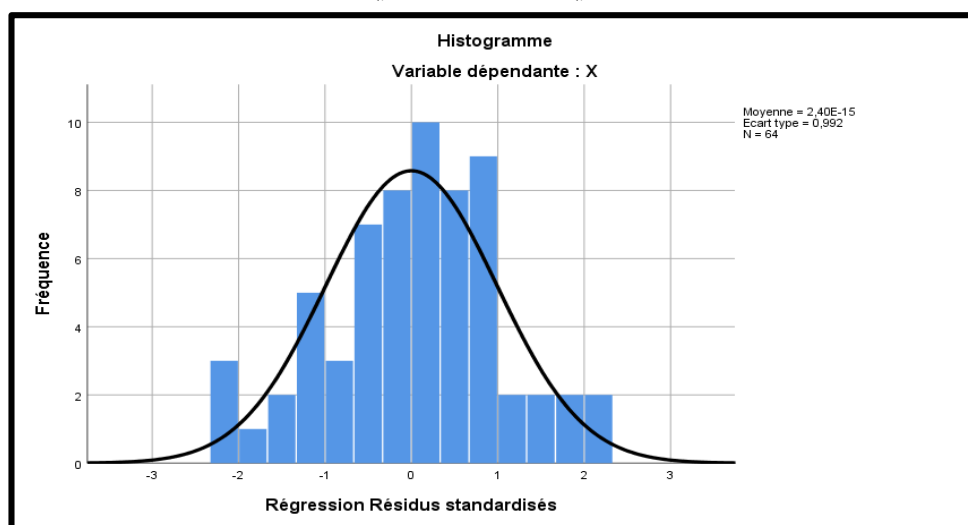
الملاحق

d3	64	4,09	,526
d4	64	3,66	,946
d5	64	3,58	,851
e1	64	4,11	,911
e2	64	4,41	,555
e3	64	3,69	1,037
e4	64	3,95	,700
e5	64	4,27	,672
N valide (liste)	64		

الملحق (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور وابعاد الاستبيان

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
X	64	3,7805	,39073
X1	64	3,7391	,46003
X2	64	3,8219	,41993
Y	64	4,0073	,37994
y1	64	4,1000	,42013
y2	64	3,8375	,56217
y3	64	4,0844	,43760
N valide (liste)	64		

الملحق رقم (20): المنحنى البياني للتوزيع الطبيعي



الملحق رقم (21): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

Récapitulatif des modèlesb

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques		
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1
1	,477 ^a	,228	,215	,40750	,228	18,286	1

ANOVA^a

الملاحق

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	3,037	1	3,037	18,286	,000 ^b
de Student	10,296	62	,166		
Total	13,332	63			

a. Variable dépendante : X1

b. Prédicteurs : (Constante), Y

Coefficients ^a					
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	1,423	,544		,011
	Y	,578	,135	,477	,000

a. Variable dépendante : X1

الملحق رقم (22): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modification de R-deux	Variation de F	ddl1
1	,495 ^a	,245	,233	,36778	,245	20,132	1

a. Prédicteurs : (Constante), Y

b. Variable dépendante : X2

ANOVA ^a					
Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	2,723	1	2,723	20,132	,000 ^b
de Student	8,386	62	,135		
Total	11,109	63			

a. Variable dépendante : X2

b. Prédicteurs : (Constante), Y

Coefficients ^a					
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	1,629	,491		,002
	Y	,547	,122	,495	,000

a. Variable dépendante : X2

الملاحق

الملحق رقم (23): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية

Récapitulatif des modèlesb

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation	Variation de R-deux	Variation de F	ddl1
1	,547 ^a	,299	,288	,32972	,299	26,470	1
a. Prédictors : (Constante), Y							
b. Variable dépendante : X							

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carrémoyen	F	Sig.
1	Régression	2,878	1	2,878	26,470	,000 ^b
	de Student	6,740	62	,109		
	Total	9,618	63			
a. Variable dépendante : X						
b. Prédictors : (Constante), Y						

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,526	,440		3,468	,001
	Y	,563	,109	,547	5,145	,000
a. Variable dépendante : X						